الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العليم

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: مالية المؤسسة

الموضوع:

قانون المالية 2021 وآثاره المتوقعة على الوضعية المالية للمؤسسات الناشئة _ حالة الجزائر_

من اعداد الطلبة

-حفايظية عبد الرزاق

-اوراسي شيماء

تحت اشراف الأستاذ

معايزية عبد الرزاق

السنة الجامعية2021/2020

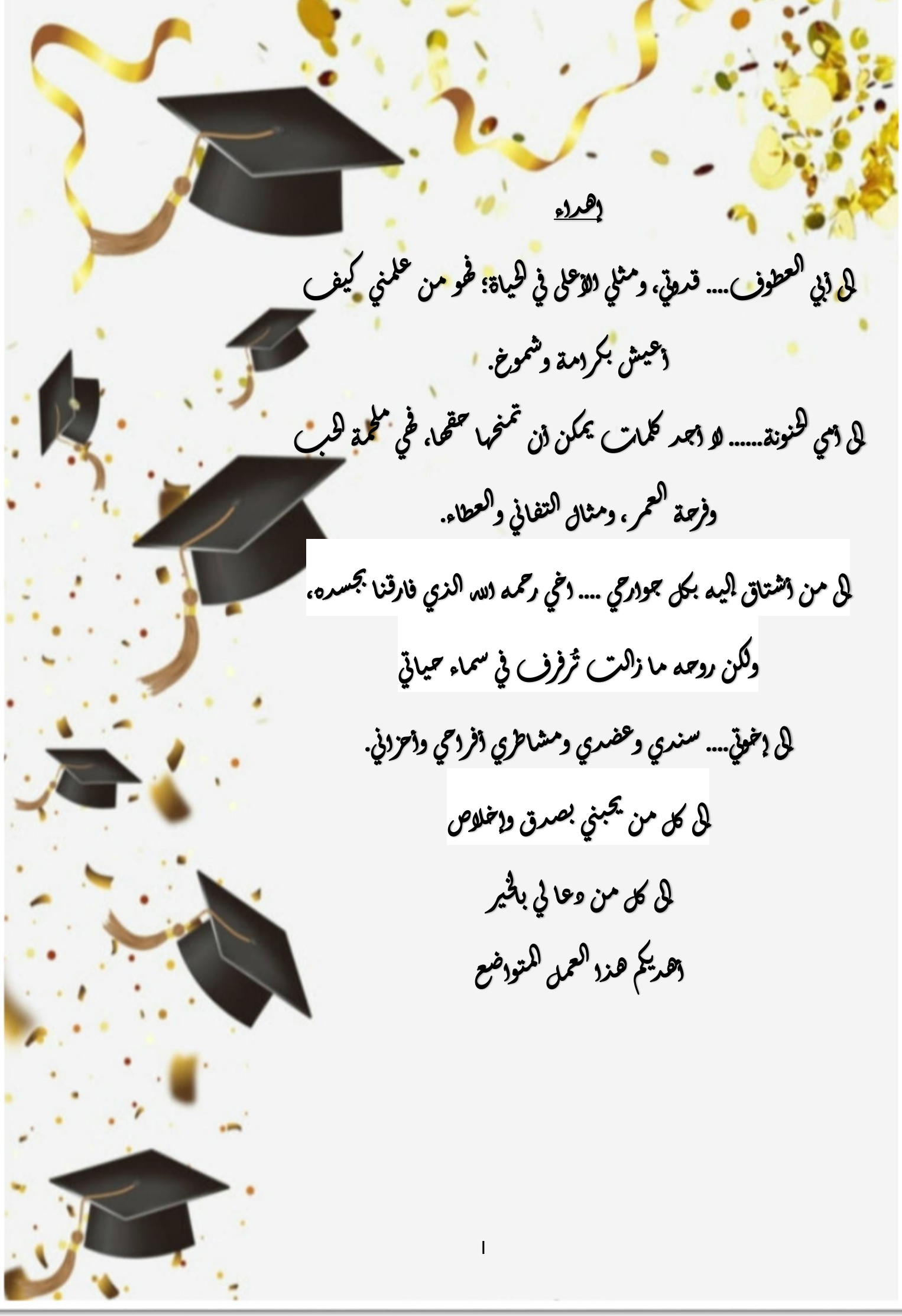

إهداء

الى أبي العطوف.... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

الى أمي الحنونة..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

الى من أشتاق إليه بكل جوارحي .... اخي رحمه الله الذي فارقنا بجسده، ولكن روحه ما زالت تُرفرف في سماء حياتي

الى إخوتي.... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

الى كل من يحبني بصدق وإخلاص

الى كل من دعا لي بالخير

أهديكم هذا العمل المتواضع

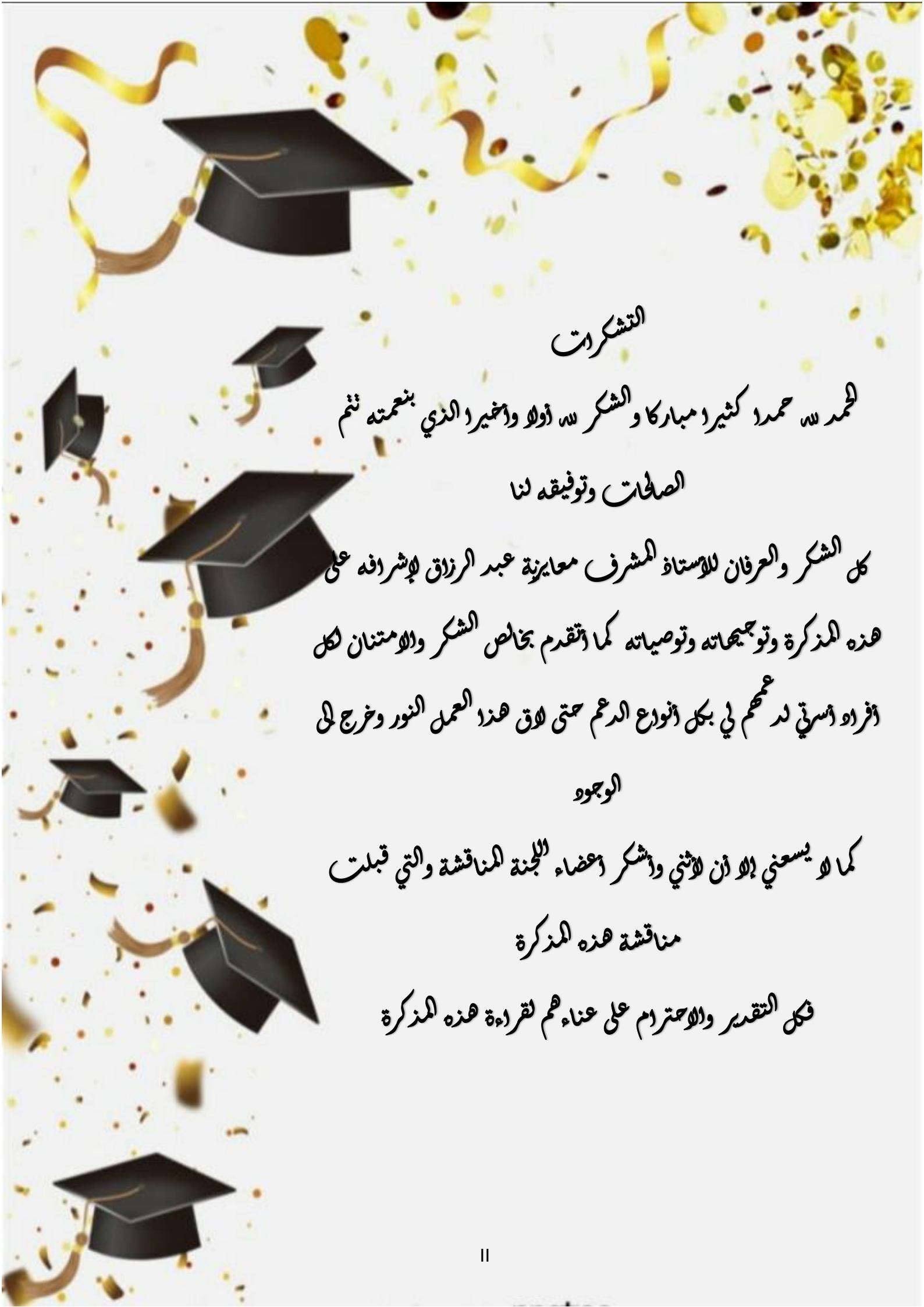

التشكرات

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا و الشكر لله أولا وأخيرا الذي بنعمته تتم الصالحات وتوفيقه لنا

كل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف معايزية عبد الرزاق لإشرافه على هذه المذكرة وتوجيهاته وتوصياته كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان لكل أفراد أسرتي لدعمهم لي بكل أنواع الدعم حتى لاق هذا العمل النور وخرج الى الوجود

كما لا يسعني إلا أن لأثني وأشكر أعضاء اللجنة المناقشة والتي قبلت مناقشة هذه المذكرة

فكل التقدير والاحترام على عناءهم لقراءة هذه المذكرة

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01): أهم الفروقات بين المؤسسة الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**38**
الجدول رقم (02): الفرق بين حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال	**48**

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01): منحنى نمو المؤسسة الناشئة	**35**
الشكل رقم (02): برنامج حدمات حاضنات الأعمال.	**41**
الشكل رقم (03) : مراحل الاحتضان	**43**

الموضوعات	الصفحة
اهداء	I
الشكر	II
قائمة الجداول والأشكال	IV
فهرس المحتويات	IV
مقدمة	أ
الفصـــل الأول: قـــــانـــــون المـــاليـــة	
مقدمة الفصل	1
المبحث الأول: ماهية قانون المالية	2
المطلب 01: مفهوم قانون المالية	2
المطلب 02: خصائص قانون المالية	3
المطلب 03: مصادر قانون المالية	3
المبحث الثاني: مبادئ وأنواع ومكونات قانون المالية	5
المطلب 01: مبادئ قانون المالية	5
المطلب 02: أنواع قانون المالية	8
المطلب 03: مكوّنات قانون المالية	9
المبحث الثالث: إجراءات مناقشـة قانون المالية والتصـويت عليها، واهم ما جاء في قانون المالية 2021	18
المطلب 01: إجراءات مناقشة قانون المالية والميزانية	19
المطلب 02: التصويت على مشروع الميزانية وقانون المالية	21
المطلب 03: أهم ما جاء في قانون المالية 2021	25
خاتمة الفصل	29
الفصـــل الثـــانـــي: المؤسسات النـــاشئة Start-up	
مقدمة الفصل	31
المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات الناشئة	32

المطلب 01 :مفهوم المؤسسات الناشئة	32
المطلب 02 :خصائص ومميز ات المؤسسات الناشئة	34
المطلب 03: مراحل نمو المؤسسات الناشئة والفرق بينها وبين الصغيرة والمتوسطة	35
المبحث الثاني: أهم آليات ترقية المؤسسات الناشئة	40
المطلب 01: حاضنات الأعمال	40
المطلب 02: مسرعات الأعمال	44
المطلب 03: الفرق بين مسرعات الأعمال وحاضنات الأعمال	47
المبحث الثالث: الأساليب المستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة	48
المطلب 01: رأس المال المخاطر	49
المطلب 02: التمويل الجماعي	53
المطلب 03: جهود وتحديات تبنى منصات التمويل الجماعي في الجزائر	54
خلاصة الفصل	56
الفصـــــل الثـــالـــث: تأثير قانون المالية 2021على الوضعية المالية للمؤسسة الناشئة	
مقدمة الفصل	58
المبحث الاول: دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر	59
المطلب 01: واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر	59
المطلب 02: واقع وآفاق حاضنات الأعمال في الجزائر.	61
المطلب 03: تحديات حاضـــنات الأعمال والمؤســـسات الناشـــئة Startupفي الجزائر	62
المبحث الثاني: قانون المالية وتأثيره على الوضــع المالي المؤســسات الناشئة	63

المطلب01: أهم التدابير لقانون المالية التكميلي 2020 المتعلقة بالمؤسسات الناشئة	63
المطلب02: تدابير قانون المالية 2021 المتعلقة بالمؤسسات الناشئة	64
المطلب03: التأثير المتوقع لإجراءات قانون المالية 2021 على المؤسسات الناشئة	66
خاتمة الفصل	70
الخاتمة	71
المراجع	74
الملخص	78

مقدمة

يهتم علم المالية العامة بدراسة المشاكل التي تتعلق بتوجيه الموارد وتخصيصها لسد الحاجيات العامة، فهدف النشاط المالي هو الحصول على الموارد المالية لإشباع الحاجات العامة وقيام الدولة بوظائفها وبالتالي تزداد الحاجة إلى المال كلما ازدادت مهام الدولة واتساع نشاطها، فعلم المالية يدرس العلاقات الاقتصادية التي تنشأ عندما تقوم الدولة بخلق واستخدام الموارد النقدية في سبيل تحقيق الخدمات العامة.

ويعتبر قانون المالية العمومية فرعا هاما من فروع القانون العام، فبجانب القانون الدستوري الذي يضع الأسس و المبادئ التي تنظم العلاقة المتواجدة بين المؤسسات السياسية، و القانون الإداري الذي يهتم بالتسيير الإداري للدولة، و الجماعات الإقليمية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و ضبط القوة العمومية، فإن المالية العمومية تتدخل بدورها لتبين أن كل المؤسسات السياسية و الإدارة العمومية بحاجة إلى مال يسيرها و يكفل بساطها، فالمالية العمومية أو قانون المالية العمومية le droit des finances publiques، وهو الذي يهتم بالمسائل المالية العمومية للشخص العمومي و يعمل على تكريس المبادئ التي تحقق تحصيل المال العمومي لصورة عادلة و صرفه من أجل تغطية نفقات ذات منفعة عامة دون تبذير ولا تبديد.

ويبرز قانون المالية مدى توجه الدولة لدعم نشاط اقتصادي معين أو نوع محدد من المؤسسات كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الناشئة التي تحتاج إلى تشريعات واجراءات وتدابير خاصة يحددها قانون المالية، من شأنها أن تسهم في تسهيل عملية انشائها، زيادتها وتوسعها عددا وحجما ومساهمتها في تحقيق التنمية المنشودة.

في كثير من الأبحاث العلمية التي أجريت على مستوى عال، قد ثبت ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي لأي بلد ويعزى التطور والنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة الى تطور وعصرنة هذا القطاع من المؤسسات , ومن المشاريع التي يعول عليها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات الناشئة فهي مصممة لتنمو بسرعة حالما تعثر على نموذج عملها التجاري الأنسب ومن اجل فهم واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر كان لابد من التقرب من الشباب الذي استطاع تحويل أفكاره الى واقع رغم كل العقبات البيروقراطية التي تواجهه في هذا الميدان المعروف بأنه مجال خصب للتحديات.

وعليه يمكن تحديد الإشكالية الرئيسية التي نود معالجتها كالتالي:

ما هي الآثار المتوقعة لقانون المالية 2021 على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الناشئة؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الظروف التي وضع في ظلها قانون المالية 2021 ؟ وما هو أبرز ما جاء به ؟

- ما هو واقع المؤسسات الناشئة وهل هناك توجه من قبل الدولة لدعم هذا النوع من المؤسسات؟

- ما هي التدابير المتخذة ضمن قانون المالية 2021 لدعم المؤسسة الناشئة؟ وما هي الآثار المتوقعة لتلك التدابير على وضعيتها المالية ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نقدم الفرضيات التالية:

- وضع قانون المالية 2021 في ظل ظرف اقتصادي دولي ومحلي استثنائي يتميز بتراجع النمو الاقتصادي وزيادة التكاليف المترتبة عن ارتفاع النفقات العامة لذلك جاء بجملة من الإجراءات الاستثنائية في هذا الشأن.

- هناك تنامي متزايد للمؤسسات الناشئة في الاقتصاديات الدولية لذلك هناك توجه من قبل الدولة الجزائرية لدعم هذا النوع من المؤسسات لكي يساهم في التنمية الاقتصادية.

- هناك جملة من التدابير القانونية في الجانبين الضريبي والمالي اتخذت ضمن قانون المالية 2021 لتشجيع المؤسسات الناشئة ستنعكس لا محالة ايجابيا على وضعيتها المالية وبالتالي نموها وتوسعها عددا وحجما.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة الأثار المتوقعة من قانون المالية 2021على الوضعية المالية للمؤسسات الناشئة والمكانة التي يحتلها مفهوم التحفيزات الجبائية بالنسبة للمؤسسات الناشئة في ظل إقتصاد السوق وما نتج عنه من السرعة في النمو وتحسين أداء الأعمال لهذه المؤسسات وتحقيق نمو الإقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بقانون المالية ومراحل اعداده.

-التعرفأبرز المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الناشئة وأهم آليات دعمها.

- التعرف على التحفيزات الجبائية المقدمة لفائدة قطاع المؤسسات الناشئة من خلال قانون المالية 2021.

- التعرف على التأثير المتوقع للتخفيزات والاعفاءات المقدمة في ظل قانون المالية 2021 على المؤسسات الناشئة.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة، إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لأننا بصدد عرض ووصف مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بقانون المالية والمؤسسات الناشئة والعلاقة بينهما والمتمثلة في التحفيزات الجبائية وأثرها على المؤسسات الناشئة وتفسير وتحليل النصوص القانونية.

هيكلة الدراسة:

للاجابة على التساؤلات المطروحة والالمام بالموضوع تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: قسمناه الى ثلاثة مباحث تناولنا فيه أساسيات ومكونات قانون المالية ومراحل اعداده.

الفصل الثاني: قسمناه الى ثلاثة مباحث تناولنا فيها المؤسسات الناشئة واهم هياكل دعمها وتمويلها.

الفصل الثالث: قسمناه الى مبحثين تناولنا فيهما الأثار المتوقعة لقانون المالية 2021على الوضعية المالية للمؤسسات الناشئة.

كغيره من المواضيع فان هذا البحث لا يخلو من الصعوبات التي واجهتنا اثناء القيام به والتي تتمثل في:

-عدم وجود مصادر كافية لدراسة.

_قلة المراجع الخاصة بقانون المالية وتأثيره على المؤسسات الناشئة وهذا راجع الى حداثة البحوث التي تهتم بهذا الجانب.

-عدم وجود مؤسسة ناشئة من اجل التربص.

_صعوبة الوصول وامتلاك الإمكانيات الإحصائية اللازمة.

الفصل الأول:

قانون المالية

الفصل الأول: قانون المالية

مقدمة الفصل

ان الدراسة التاريخية للمالية العامة مسألة في غاية الأهمية لأنها تهدف الى معرفة المراحل التي مرت بها والى التغيرات العديدة التي طرأت على القواعد والمبادئ والمصادر التي يتم منها استنباط قانون المالية او الميزانية العامة التي تقدرها الدول كل عام وهذا ما جعل الدول والحكومات تولي كل اهتمامها للأموال العمومية فالنظرة التاريخية اذن تعتبر ممرا رئيسيا لدراسة مادة الاموال العامة « قانون المالية» وكما هو معروف تعتبر مرحلة تدخل الدولة من بين المراحل التي ساهمت بقوة في التأثير على المبادئ العامة ومصادر قانون المالية المختلفة .

ولكي نلم بكل جوانب هذا الفصل، قمنا بتقسيمه الى ثلاثة مباحث:

قدمنا في المبحث الأول نظرة عامة حول مفهوم قانون المالية والخصائص التي تميزه عن القوانين الأخرى والمصادر المستنبط منها.

بعدها تطرقنا في المبحث الثاني الى مبادئ وأنواع ومكونات قانون المالية.

وفي المبحث الثالث والأخير قمنا بعرض إجراءات مناقشة قانون المالية والتصويت عليها، واهم ما جاء في قانون المالية 2021.

المبحث الأول: ماهية قانون المالية

تعتبر عملية توضـــيح مفهوم قوانين المالية من المســـائل الهامة، التي توقفت على فترة معينة او مرحلة من مراحل نشـــاط الدولة، وطبيعة الإجراءات التي اتخذت لإخراج القانون الى حيز التنفيذ، ويســـتهدف من وراء تنفيذ قانون المالية ضـمان وتطبيق مبدأ المشـروعية، على الرغم من تحديد اشـكال قوانين المالية، الى ان يتضـح أهمية كل نوع منها سـواء تعلق الامر بقانون المالية التكميلي او المعدل، او قانون ضبط الميزانية.

المطلب 01: مفهوم قانون المالية

لقانون المالية عدة تعريفات يمكن القول إنها في مجملها مهمة إلا أننا اختصرنا منها الأكثر وضوحا:

قانون المالية:

وهو قانون يحدد الرقم الإجمالي لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة. ويرفق به جدولان يتضـمن الأول بيانا تفصيليا لنفقات، والثاني بيانا تفصيليا للإيرادات.

ولقد ثار الخلاف حول ما إذا كان قانون المالية يعد قانونا بالمعنى الفني الدقيق للكلمة، وانه لا يقرر قواعد عامة مجردة وانما يقرر فحســب اعتماد البرلمان لمبالغ الإيرادات والنفقات الواردة في الميزانية. ودون ما دخول في تفاصـيل النقاش حول هذا الموضوع فان قانون المالية يعد قانون بالمعنى العضوي لكونه صادرا من السلطة المختصة بالتشريع.[1]

ويعرف أيضا باسم:

الموازنة الماليّة العامة:

الموازنة العامة هي تقدير معتمد من طرف الســـلطة التشـــريعية المعتمدة للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة، وهي عبارة عن وسـيلة لتحقيق اهداف اقتصـادية ومالية واجتماعية لفترة زمنية، فهي خطة مالية توضـع سنويا ومعتمدة قانونيا وتتضمن عددا من البرامج والمشاريع التي سوف تنجزها الدولة خلال هذه الفترة الزمنية.[2]

1فاطمة السويسي، المالية العامة موازنة–ضرائب، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، لبنان،2005، ص365.

2لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، اساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر، ط1، مصر، 2019، ص9.

وقد عرف القانون الفرنسي موازنة الدولة بانها: القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع وإيرادات الدولة واعبائها. وعرفها القانون الأمريكي بانها صك تقدر فيه نفقات السنة المالية وواردتها بموجب القانون المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المفروضة فيها وعرفها جلاد ستون: هي ليست الموازنة ارقام حسابية ولكن بوسائل متعددة تفرض الى أعماق او جدور رفاهية الفراد وعلاقات الطبقات وعظمة المالك بالإضافة الى ذلك فان الموازنة بشكلها المتكامل تقع في قلب العملية السياسية.[1]

ومنه:

قانون المالية هي تلك القواعد والاحكام التي تنظم الميزانية وحساب الإيرادات والنفقات التي تمت خلال السنة.

المطلب 02: خصائص قانون المالية

يختلف قانون المالية عن القوانين الأخرى من حيث الطبيعة لكونه لا يهدف ايجاد قواعد عامة بمقدر ما هو تصرف يهدف إلى تحقيق النفقات والإيرادات وبالتالي فهو تصرف شرط لا يمكن بدونه للإيرادات أن تحصل وللنفقات أن تدفع.

غير أنه يمكن أن يحتوي على بعض القواعد الأخرى التي بموجبها يصبح قانون المالية تصرف قاعدة.

كما تبرز خاصية أخرى لقانون المالية وهي أنه يتم التصويت عليه بسرعة أو باستعجال لكون المدة المحددة للتصويت لا تتعدى الثلاثة أشهر، عكس القوانين الأخرى التي يمكن أن تتجاوز مدة مناقشتها أكثر من دورة برلمانية، نظرا للحاجة الملحة لتسيير المرافق العمومية وحاجات المجتمع ليس هذا فحسب بل يتعين التصويت على قانون المالية إجمالا عكس القوانين الأخرى التي يمكن للنواب إدخال تعديل جوهري على مشاريعها.[2]

المطلب 03: مصادر قانون المالية

أولا: المصادر الدستوريةّ:

يضع الدستور المبادئ الأساسية للضريبة كما هو مقرر في المادة 04 والتي تنص على مساواة الجميع امام الضرائب, المشاركة في الأعباء العامة حسب المقدرة والضريبة محددة بقانون الاعباء المالية من الضرائب والرسوم ويحدد المدة القصوى البرلمان من اجل المصادقة على قانون المالية كما البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها 75 يوما اعتبارا من

1سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص20.

2المعهد، الجريدة الرسمية، 2021/05/20، سا:16، 05..www.elma3had.com

تاريخ الإيداع واذا تجاوز هذه المدة يصدر قانون المالية بأمر من رئيس الجمهورية المادة 120 كما ينص على ان التصويت على الميزانية من اختصاص البرلمان المادة 122 كذلك ضمن حسن استعمال الاعتماد المالية لكل قطاع برقابة البرلمان المادة 160 ورقابة مجلس المحاسبة المادة 170.[1]

ثانيا: مصادر التشريع الضريبي

يعتبر علماء المالية أن التشريع الضريبي فرع من القانون المالي، يتكفل بتنظيم الاسس والقواعد المتعلقة بتقرير الإيرادات العامة السيادية وجبايتها، والعلاقات القانونية التي تنشأ فيما بين السلطات الضريبية والممولين (المكلفين بالضريبة)

والتشريع الضريبي هو جزء من كل، إنه تشريع أكثر تخصصا، يتناول الضرائب والرسوم، وهما موردان عاديان من موارد المالية العامة. من أركانه:

1-تحديد أهداف الدولة التي تحددها فلسفتها السياسية والاقتصادية، وترجمة ما قد يطرأ على هذه الأهداف من تغيرات (وبذلك تتفاوت الأهداف ما بين الدول الرأسمالية المتقدمة، والدول الرأسمالية المتخلفة والدولة الاشتراكية).

2-إيجاد الوسيلة اللازمة أو مجموع الوسائل اللازمة، لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والسياسية، وهذه الوسائل تقوم على عنصرين: الاول فني والثاني تنظيمي

أ. **الفني**: يراعي ظروف البيئة الضريبية التي ستسري عليها أحكام التشريع الضريبي العام، ولا سيما أن كل نظام ضريبي ليس إلا تعبيرا عن مجتمع معين في زمن معين.

ب. **التنظيمي**:يتعلق من جهة بالأجهزة الإدارية المتعددة والمتشعبة التي تنهض بمهمات الجباية، ومن جهة أخرى بتحقيق التنسيق بين الضرائب المختلفة، وذلك بمراعاة تجنب إحداث أي تصدع في كيان النظام الضريبي.[2]

1خالد احمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مدخل الى المالية العامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص93.

2منتديات ستار تايمز، قانون المالية، تاريخ الاطلاع 2021/06/03، سا: 13.00، www.startimes.com

المبحث الثاني: مبادئ وأنواع ومكونات قانون المالية

تخضـــع الميزانية العامة لمجموعة من القواعد والمبادئ العامة من شـــانها تدعيم الرقابة في تســـيير الأموال العمومية وتتمثل في مبادئ اساسية، مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ الشـمولية، مبدأ التوازن. كما يوجد عدة أنواع لقانون المالية: السنوي او الأساسي، التكميلي او التعديلي وقانون ضبط الميزانية وكلها تعرض على البرلمان للمناقشة والتصويت عليها كما تقتصر الميزانية العامة للدولة على تبيان الإيرادات والنفقات النهائية للدولة وهي تعتبر جزء من قانون المالية.

المطلب 01: مبادئ قانون المالية

تخضـــع الميزانية العامة لمجموعة من القواعد والمبادئ العامة من شـــأنها تدعيم الرقابة في تســـيير الأموال العمومية وتتمثل في المبادئ الأساسية التالية:

أولا: مبدأ السنوية

توضع الموازنة لسنة مالية تبدأ في اول كانون الثاني وتنتهي في 31 كانون الأول واعتماد لبنان مبدا سنوية الموازنة جاء متوافقا مع ما اعتمدته اغلبية الدول، بعد ان اثبتت الممارسة ان مبدا سنوية الموازنة يشكل قاعدة أساسية من الناحية المالية.

فالموازنة كما أشـــرنا ســـابقا تعتمد على التقدير لا على اليقين، أي على ما ســـيحدث من متغيرات من ناحية المتطلبات العامة وما تحتاجه من نفقات بالإضـافة الى ما سـيحدث من متغيرات اقتصـادية وسـياسـية ومدى تأثيرها على مصادر الإيرادات التي ستغطي هذا الانفاق.

ولهذا، فكلما طالت فترة التقدير هذه عن ســـنة كلما تعذر اجراء تقديرات دقيقة لنفقات وايرادات الدولة وكلما ازدادت احتمالات الخطأ.

فمبدأ السنوية يفرض على الدولة ان تبين كل عام نفقاتها وارداتها بصورة مفصلة، وان تسعى جاهدة الى موازنتها، مما يحول دون حصول تبذير في الانفاق بقدر المستطاع.[1]

1فاطمة السويسي، مرجع سبق ذكره، ص20.

ثانيا: مبدأ الوحدة

- **مبدأ وحدة الميزانية:** يقصد بمبدأ وحدة الميزانية بان توضع ميزانية واحدة تتضمن جميع تقديرات وايرادات الوحدات الادارية في الدولة. ويتعارض هذا المبدأ مع وجود ميزانيات متعددة للدولة ولوحداتها الإدارية. ولا شك ان هذا المبدأ يؤدي الى تحقيق المزايا التالية:

1-أنّ مبدا الوحدة يؤدي الى سهولة تحديد نسبة الإيرادات والنفقات العامة الى الدخل القومي لوجود ارقامها في بيان واحد للميزانية وذلك على خلاف ما لو تعددت بيانات الميزانيات بعضها في البعض الاخر.

2-انه يتميز بالوضوح اذ يساعد على اظهار المركز المالي الحقيقي لدولة.

3-انه يساعد السلطات التشريعية ان تفرض رقابتها على تخصيص النفقات العامة حسب وجوه الانفاق الأكثر ضرورة وتفضيلا لان تعدد الميزانيات قد يؤدي الى تقديم النفقات غير الضرورية على النفقات الضرورية امام السلطة التشريعية مما يؤدي بهذه السلطة لان ترفض النفقات الأخيرة رغم أهميتها بسبب مصادقتها على النفقات غير الضرورية التي قدم أولا في ميزانية منفصلة عن النفقات الضرورية.

4-يكشف عن اساءة استعمال النفقات العامة وعن التبذير في افاقها مما يمكن اخفاؤها في الميزانيات المتعددة.[1]

ثالثا: مبدأ الشمولية:

تطبيقا لهذا المبدأ ينبغي ان تكون الموازنة العامة شاملة للنفقات العامة والإيرادات العامة فلا تخصم نفقات أي مؤسسة او مصلحة عامة من إيراداتها كما لا يخصص أي نوع من الإيرادات بذاته لأوجه معينة من أوجه الانفاق وبذلك تستطيع أجهزة الرقابة سواء التنفيذية او التشريعية من تحقيق رقابتها على النفقات العامة وتتابع ما رافقها من تبذير واسراف ومن ثم يمكن القول ام هذا المبدأ يتفرع عنه مبدئان مهمان هما:

1.عدم جواز اجراء المقاصة بين النفقات والايرادات:

فمن المعروف ان بعض المؤسسات الحكومية نتيجة لممارستها لنشاط معين تجاري او صناعي او خدمي تحقق من خلاله ايرادا معينا يتخذ شكل الرسم او الضريبة او الثمن العام ويتحمل مقابل ذلك تكاليف معينة تتخدد صورة الأجور والمرتبات وثمن المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج... الخ[2].

1 خالد احمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مرجع سبق ذكره، ص145.

2 عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، اثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص339.

2.**عدم التخصيص**: ويقصد بها انه لا يجوز تخصيص موارد معينة بذاتها لمواجهة استخدامات معينة بذاتها فان الإيرادات تستخدم لمواجهة نواحي الانفاق المختلفة طبقا للأولويات المحددة[1].

الاستثناءات على مبدا الشمول:

كما هي الحال بالنسبة لمبدأ سنوية الموازنة والتعديلات الذي لحقته والتي اتخذت شكل الاستثناء منه في الأقل في مفهومه التقليدي. نجد ان هناك جملة من الاستثناءات لحقت مبدا الشمول فالميزانيات غير العادية والمستقلة والملحقة ماهي الا صورة من صور الخروج على المبدأ المذكور كما ان عقد القروض العامة والخارجية وتخصيص حصيلتها للإنفاق على مشروعات التنمية وقبول التبرعات وتوجيهها لمصلحة مؤسسة معينة ماهي الا صورة من صور الخروج على هذا المبدأ[2].

رابعا: مبدأ التوازن:

تعرض هذا المبدأ اسوة بالمبادئ الأخرى الى التطور بتأثير التطورات الاقتصادية ومن ثم لابد للتعرف على هذا المبدأ ان نستعرض بادئ ذي بدء بدايات هذا المبدأ ومفهومه في ظل النظرية المالية الحديثة.

أ. مبدأ توازن الموازنة في النظرية المالية التقليدية:

تستلزم النظرية المالية التقليدية العمل على توازن أي عدم الاتجاه الى القروض او الإصدار النقدي الجديد وقد جعلت هذه النظرية من هذا المبدأ معيارا للحكم على سلامة السياسة المالية وهدفا لها ويقصد بهذا المبدأ في ظل النظرية المالية التقليدية ان تغطي الإيرادات العامة العادية النفقات العامة العادية وعلى هذا فاذا استخدمت القرض لتمويل نفقات عامة استثمارية تعطي ايرادا يمكن ان يغطي اصل القرض وفوائده ولا تكون والحالة هذه امام عجز في الموازنة العامة مادامت النظرية المالية التقليدية تحرم الاتجاه الى عجز الموازنة فإنها تحرم أيضا الاخذ بفكرة فائض الموازنة أي زيادة الإيرادات عن النفقات ويفسر ذلك الموقف بان تحقيق فائض في الموازنة يدفع السلطة التشريعية الى المطالبة بزيادة النفقات العامة ذات الطابع السياسي. فضلا عن ان تحقيق فائض من شانه ان يعرقل النشاط الاقتصادي عن طريق دفعه نحو الانكماش نظرا لزيادة مستوى الإيرادات العامة وهي تمثل اقتطاعا عن مستوى النفقات العامة.

1 محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة الموازنة بين النظرية والتطبيق، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص66.

2 عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص340

ومن ثم فالتوازن في ظل النظرية التقليدية يستلزم وجود موازنة عامة بلا عجز وبلا فائض أي موازنة عامة تتعادل فيها حسابيا كفة الإيرادات العامة والنفقات العامة.[1]

ب. مبدأ توازن الموازنة في النظرية المالية الحديثة:

لا شك ان النظرية المالية الحديثة انما هي وليدة تطور النظرية الاقتصادية ذلك لان الكميات المالية هي كميات اقتصادية ومن ثم فالأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات ما أدت اليه من البرهنة على عجز النظرية الاقتصادية التقليدية عن تحقيق التوازن الاقتصادي التلقائي ومن ثم جاءت النظرية الكينزية مؤكدة ضرورة تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها لغرض تحفيز الطلب الفعلي وتحقيق التوازن الاقتصادي ودعوتها لتمويل تلك الزيادة عن طريق القروض العامة او الإصدار النقدي المالي او احداث فائض الموازنة العامة في أوقات التضخم لغرض تقليص الطلب الفعلي لتحقيق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل ويعني ذلك انه ليس المهم ان تكون الموازنة في حالة فائض او في حالة توازن بل المهم هو تحقيق التوازن الاقتصادي باستخدام الموازنة العامة وسيلة لذلك ويعني هذا أولوية التوازن الاقتصادي بالنسبة للتوازن المالي أي إحلال توازن الكل محل توازن الجزء.[2]

المطلب 02: أنواع قانون المالية

حسب المادة 03 من القانون 84-17 هناك 03 أنواع من قوانين المالية هي:

أولا: قانون المالية للسنة:

يحدد بصفة عامة ومسبقة أعباء وموارد الدولة فهو مبدئيا منطلق السياسة المالية لسنة كاملة، يتم إصداره في بداية السنة ويصلح للبقاء طيلة السنة ما لم تطرأ ظروف ومعطيات جديدة تحتم تعديلها أو تكميله.

ثانيا: قوانين المالية المعدلة والمكملة:

يمكنها وحدها ودون سواها إتمام قانون المالية للسنة أو تعديله خلال السنة الجارية وذلك يجعل قانون المالية يتماشى والمستجدات السياسية والاقتصادية التي لم تكن متوقعة أثناء إعداد مشروع قانون المالية للسنة، الشيء الملاحظ أن ورود قوانين المالية المعدلة والمكملة بصفة الجمع مما يفيد إمكانية تعددها خلال السنة المالية عكس قانون المالية للسنة وقانون ضبط الميزانية اللذان لا يمكن تعددهما.

1 عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص533.
2عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص349.

ثالثا: قانون ضبط الميزانية:

هو القانون الذي يتم بمقتضاه إثبات تنفيذ قانون المالية للسنة وعند اللزوم قوانين المالية المعدلة والمكلمة، أي النظر في مدى تطابق الإنجازات مع الرخصة الممنوحة، فموضوعه محصور في تقرير حالة واقعية خلاف لقانون المالية للسنة الذي يتميز بالتقدير والتنبؤ، فهو يعتبر نوع من الرقابة على كيفية إنجاز الحكومة للرخصة الممنوحة من طرف المجلس الشعبي الوطني.

يقر قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة المشتمل على ما يلي:

– الفائض أو العجز الناتج عن الفرق بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.

– النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة بالخزينة.

– نتائج تسيير عمليات الخزينة.

يجب أن يكون مشروع قانون ضبط الميزانية مرفقا بما يلي:

– تقرير تفسيري يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعتبرة.

– جدول تنفيذ الاعتمادات المصوت عليها ورخص تمويل نفقات التجهيز والاستثمار. فضلا عن التقريرين المذكورين يدعم مشروع قانون ضبط الميزانية بتقرير مجلس المحاسبة ويتعين ايداع مشروع قانون ضبط الميزانية سنتين بعد انقضاء السنة المعنية بقانون ضبط الميزانية.[1]

المطلب 03: مكوّنات قانون المالية

أولا: النفقات العامة

إنّ الدولة في سبيل مواجهة اشباع الحاجات العامة تقوم بقدر من النفقات العامة سواء كان ذلك لإنتاج سلع وخدمات او من خلال توزيع دخول تحويلية داخلية او خارجية لتحقيق أهداف اجتماعية او اقتصادية كمساعدة الاسر محدودة الدخل بقصد تصحيح مايقع من اختلال في توزيع الدخل او من خلال الإعانات التي تقدم بصورة مباشرة او غير مباشرة للأفراد او بعض وحدات الاقتصاد الخاص[2].

ويمكن تناول النفقات العامة وعلى النحو التالي:

1 المعهد، قانون المالية، تاريخ الاطلاع2021/06/06، سا: www.elma3had.com..12.00

2 خالد احمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مرجع سبق ذكره، ص77.

أ) **تعريف النفقة العامة:**

يقصد بالنفقات العامة المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة.[1]

ب) عناصر النفقة العامة: ويمكن اجمال عناصر النفقة العامة الى ثلاث عناصر هي:

- **العنصر الأول:النفقة العامة مبلغ نقدي**

تكون النفقة العامة في شكل مبلغ نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الانفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من اجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بمشاريع الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والإعانات اقتصادية واجتماعية وثقافية والمختلفة وغيرها. مما لا شك فيه ان استخدام الدولة للنقود هو امر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم به جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدول للإنفاق شانها في ذلك شان الافراد.

ويعتبر الانفاق النقدي من بين أفضل طرق النفقات العامة التي تقوم بها الدولة وهذا راجع لعدة أسباب يمكن ان نوجزها فيما يلي:

1-ان استعمال الدولة للنقود في عملية الانفاق يسهل ما يتطلبه النظام المالي الحديث من ترسيخ مبدا الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة ضمانا لحسن استخدامها وفقا للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الافراد العامة. أضف الى ذلك ان الرقابة على الانفاق العيني يشكل صعوبة كبيرة نظرا لصعوبة تقييم هذا النوع من الانفاق.

2-ان نظام الانفاق العيني، بما قد يتبعه من منح بعض المزايا العينية، يؤدي الى الاخلال بمبدأ المساواة والعدالة بين الافراد في الاستفادة من نفقات الدولة وفي توزيع الأعباء والتكاليف العامة بين الافراد.

3-ان انتشار مبادئ الديمقراطية أدى الى عدم اكراه الافراد على تأدية أعمالهم عن طريق السخرة (بدون اجر) لتعارض ذلك مع حرية الانسان وكرامته.

1 محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان،2008، ص536.

4-ان الانفاق العيني يثير العديد من الإشكاليات الإدارية والتنظيمية ويؤدي الى سوء في التدقيق وقد يؤدي الى انحياز نحو بعض الافراد واعطائهم مزايا عينية دون غيرهم.[1]

- **العنصر الثاني: النفقة العامة يقوم بها شخص عام**

وفقا لهذا العنصـــر لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة الا إذا صـــدر من شخص عام. ويقصد بالأشخاص العامة الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية والولايات في الدول الاتحادية، او قد تكون اشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة.

وعلى هذا فان النفقات التي ينفقها الأشـــخاص خاصـــة، طبيعية او اعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف الى تحقيق نفع عام. مثال ذلك إذا قام شخص ببناء مستشفى ثم تبرع بها للدولة. فان هذا الانفاق لا يعد عاما، ذلك ان الأموال التي قام بإنفاقها تعد أموالا خاصـــة وليســـت عامة بالرغم من عمومية الهدف، ومن ثم يعد من قبيل الانفاق الخاص.

ولكن هل يعني ذلك ان كافة المبالغ التي تنفقها الدولة او الهيئات العامة تعد من قبيل النفقات العامة؟؟

من المتفق عليه ان كافة المبالغ التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاطها العام وبموجب سيادتها وسلطتها الآمرة تعد نفقات عامة. اما النفقات التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاط اقتصادي مماثل للنشاط الذي يباشره الافراد مثل المشروعات الإنتاجية فقد ثار خلاف فقهي حول طبيعتها. وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الانفاق الى معيارين أحدهما قانوني والاخر وظيفي.[2]

❖ **المعيار القانوني(المعنوي):**

وهو المعيار التقليدي، ويســـتند على الطبيعة القانونية لشـــخص القائم بالإنفاق. بمعنى اخر ان نقطة الارتكاز هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة هذا الانفاق. فاذا كان من اشخاص القانون العام، فان النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها، اما إذا كان من اشـخاص القانون الخاص فان النفقة تعد خاصـة بغض النظر عما تهدف اليه من مقاصـد. وعليه فيعتبر الانفاق عاما إذا قام به شخص من اشخاص القانون العام كالدولة، الهيئات العامة، المؤسسات العامة بما له

1 محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص65

2 سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2008، ص 44

من سيادة وسلطة امرة. وبذلك يخرج من نطاق النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها شخص من اشخاص القانون الخاص، الاعتبارية او الطبيعية، حتى إذا كان الغرض منها تحقيق نفع عام[1].

❖ **المعيار الوظيفي:**

ويستند هذا المعيار أساسا على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم به.

وبناء على ذلك لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة بل يعد كذلك فقط تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الامرة وسيادتها على اقليمها. اما النفقات التي تقوم بها الدولة او الأشخاص العامة وتماثل نفقات الافراد فإنها تعتبر نفقة خاصة وعلى العكس من ذلك تعتبر النفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة، التي فوضتهم الدولة في استخدام سلطاتها الامرة، نفقات عامة بشرط ان تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية[2].

- **العنصر الثالث: الغرض من الانفاق**

لا يكفي تحقيق الشرطين السابقين حتى تكون امام نفقة عامة بل يجب إضافة الى ذلك ان يؤدي الانفاق الى تحقيق منفعة عامة وعلى هذا فان اجتماع الشروط الثلاثة لازم لاعتبار النفقة عامة ويجد هذا الشرط مبرره في امرين هما:

1-ان المبرر الوحيد للنفقة العامة وجود حاجة عامة تتولى الدولة او غيرها من الشخصيات العامة اشباعها نيابة عن الافراد ومن هنا يجب ان يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في اشباع حاجة عامة فالوظيفة والمؤسسات والإدارات التي تشتمل عليها لم تنشا لمنفعة فرد او طائفة من الافراد وانما نشأت لسد حاجة عامة والأموال العامة هي احدى الوسائل التي تستخدمها هذه الجهات لبلوغ هذه الغاية وعلى هذا فان كل ما يخرج من هذا المال يجب ان ينفق لتحقيق المنفعة العامة أي الى اشباع حاجة عامة.

2-ما تستدعيه الضريبة من تحمل كافة الافراد عبئها ومغارمها على السواء فان مغنمها او فوائدها يجب ان يوجه لمنفعة كافة الافراد أيضا على السواء أي ان تنفق حصيلة الضريبة لسداد الحاجات العامة المؤدية الى تحقيق المنفعة العامة.

---

1 سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2003، ص67.

2 سوزى عدلى ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، للنشر، مصر،2000، ص140.

لان مساواة الافراد في تحمل عبء الضريبة لا يكفي لتحقيق مبدا المساواة كما لو انفقت حصيلة الضرائب في تحقيق منافع خاصة لبعض الافراد لما يؤدي اليه ذلك من اخلال بذلك المبدأ أيضا وذلك ناتج من تخفيف عبء الضرائب عن أولئك الافراد.[1]

ثانيا: الإيرادات العامة

يلزم للقيام بالنفقات العامة تدبير الموارد المالية اللازمة لتغطيتها وتحصل الدولة على هذه الإيرادات أساسا من الدخل القومي في حدود ما تسمح به المالية القومية او من الخارج عند عدم كفاية هذه الطاقة لمواجهة متطلبات الانفاق العام, ولقد تعددت أنواع الإيرادات العامة الا ان الجانب الأعظم منها يستمد من ثلاثة مصادر أساسية هي على التوالي إيرادات الدولة من املاكها ومشروعاتها الاقتصادية بالإضافة الى ما تحصل عليه من رسوم نظير تقديم الخدمات العامة ثم تأتي بعد ذلك الإيرادات السيادية و في مقدمتها الضرائب اما المصدر الثالث فهو الائتمان و يمثل القروض المحلية والخارجية[2].

1. **مفهوم الإيرادات العامة:** هي المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال الازمة لسد (لتغطية) نفقاتها العامة.

او هي المبالغ المالية التي تحصلها الدولة لتغطية الانفاق العام.

من خلال التعريف نستخلص خصائص الإيرادات العامة وهي:

- **المورد المالي:** بمعنى تحصيل النقود دون غيرها.
- **الهيئة العامة:** الدولة كشخصية معنوية عامة المخولة قانونا بتحصيل الإيرادات.
- **الهدف:** تغطية النفقات العامة[3].

2. أنواع الإيرادات العامة

تتكون الإيرادات العامة للدولة من عدة أنواع، تشكل في مجموعها مصادر الإيرادات العامة للدولة، ومن اهم تلك الأنواع ما يلي:

---

1 عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] - خالد احمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مرجع سبق ذكره، ص80.

[3] - أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص105.

1.2 دخل أملاك الدولة:

يقصد بأملاك الدولة (الدومين) جميع ممتلكات الدولة مهما كان نوعها. وتشمل جميع ممتلكات الدولة العقارية (الدومين العقاري) التي تتكون من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمحاجر والملاحات ويضاف الى ذلك ما أصبحت تملكه الدولة في العصر الحديث من مشروعات صناعية وتجارية واسهم وسندات الشركات وغيرها.

وتقسم أملاك الدولة من الناحية القانونية الى قسمين رئيسين هما:

- **أملاك الدولة العامة (الدومين العام):**

وتشتمل أملاك الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرق العامة، والجسور والشوارع، والحدائق العامة، والموانئ، والمطارات، وغيرها. ولا يجوز بيع، او تملك أملاك الدولة العامة بوضع اليد عليها لمدة طويلة ولا تعطي في معظم الأحيان إيرادات الا ان الدولة تفرض في بعض الحالات رسوما على الانتفاع بهذه الأموال (مثل الرسوم التي تفرض على زيارة الحدائق، والمتاحف العامة وغيرها)، والغرض من هذه الرسوم، هو تنظيم استعمال الافراد لهذه الأموال، الرغبة في تغطية قسم من نفقات انشائها وتشغيلها وصيانتها الا ان القاعدة العامة، في معظم بلدان العالم، هي مجانية الانتفاع بأملاك الدولة العامة (الدومين العام).[1]

- **املاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص):**

وهو عبارة عن الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، وتخضع لأحكام القانون الخاص (خاصة احكام الملكية في القانون المدني)، وتدر ايرادا.

ويمكن تقسيم الدومين الخاص لأنواع ثلاثة عقاري وتجاري وصناعي ومالي، وصناعي تجاري:

- **الدومين العقاري (ممتلكات الدولة العقارية):**

احتل الدومين العقاري أهمية تاريخية في العصور الوسطى والمتمثلة بالأراضي الزراعية والغابات وبدا هذا النوع يفقد أهميته على إثر زوال العهد الاقطاعي وتوسع الدولة في بيع هذا النوع من الأراضي وترك استغلالها للأفراد، كما قلت أهميته أيضا نتيجة توسع الأنواع الأخرى التي بدأت تعطي إيرادات أفضل منه.

1 محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص347.

- **الدومين المالي:**

يتكون هذا الدومين مما تملكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات وفوائد القروض، وغيرها من الفوائد المستحقة للحكومة.

ويسمى البعض هذا الدومين (بمحفظة الدولة) أي ما تملكه من أوراق مالية ونقدية، وما تحققه من أرباح وفوائد.

- **الدومين الصناعي والتجاري:**

يشمل هذا النوع جميع النشاطات8 الصناعية التي تقوم بها الدولة في هذه المجالات، حيث تمارس الدولة فيه نشاطا شبيها بنشاط الافراد العاديين والمشروعات الخاصة، بهدف تحقيق الربح او تقديم خدمة لأفراد مقابل مبالغ غير احتكارية.[1]

2.2الرسوم

يعتبر الرسم مصدرا آخرا من مصادر الإيرادات العامة في الدولة وان كانت أهمية وحصيلة هذه الرسوم لا تصل الى أهمية الإيرادات الأخرى وخصوصا الإيرادات الضريبية، وتعتبر الرسوم من الإيرادات الدورية والمنظمة التي تدخل الى الخزانة العامة للدولة وتساهم في تمويل الانفاق العام.

- **تعريف الرسم**

يعرف الرسم بانه مبلغ من المال تجبيه الدولة او أحد الأشخاص العامة من الافراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم او مقابل نفع خاص عاد اليه من هذه الخدمة.[2]

- **أساس فرض الرسم:**

حيث انه يتصف بالإجبار او الالزام فقد نصت معظم الدساتير على ان يكون فرض الرسوم على الافراد بعد موافقة السلطة التشريعية وبموجب قوانين وإذا كانت السلطة التنفيذية هي القادرة على تقدير هذا الرسم فلا يحق لها بفرضه

1 محمد الصغير بعلي، يسري لبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر،2003، ص55.

2 محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2014، ص117.

او زيادته الا بعد الحصول على اذن بذلك من السلطة التشريعية ثم تصدر بعد ذلك القرارات واللوائح الإدارية المنظمة له وعادة ما تنصص القوانين على اعفاء بعض فئات المجتمع من أدائها.[1]

3.2 الإعانات والهبات

تتلقى بعض الدول النامية اعانات من دول او مؤسسات اجنبية، وتسمى هذه الإعانات بالإعانات الخارجية. وتساعد هذه الإعانات الدول النامية في تنفيذ بعض المشاريع وفي سد العجز في موازنتها. وتعتبر هذه الإعانات مصدرا من مصادر الإيرادات بالنسبة للدول التي تتلقاها.

وتحصل المؤسسات العامة، والسلطات المحلية(البلديات) في أقاليم الدولة على اعانات من الحكومة المركزية، وتسمى هذه الإعانات بالإعانات الداخلية، وتفيد هذه الإعانات السلطات المحلية في تغطية نفقاتها، وتنفيذ مشاريعها، وفي تقدير المزيد من الخدمات للمواطنين في تلك الأقاليم.

اما الهبات، فهي المبالغ النقدية، او الممتلكات التي تؤول الى الدولة نتيجة لانقطاع الوارث لها، او التي تدفع او تقدم اختيارا، بواسطة الافراد، والشركات، على شكل تبرعات، لمواجهة حالات الحروب، او الكوارث، التي تقع فيها البلاد.

وتعتبر الإعانات والهبات من المصادر الثانوية للإيرادات العامة، وذلك لأنها قليلة الحصيلة، وغير منتظمة، في معظم الأحوال.[2]

4.2 الضرائب

هي فريضة الزامية تقوم الدولة بتحديدها بما تتمتع به من سيادة ويلتزم الممول بأدائها متى انطبقت عليه شروطها دون مقابل تحقيقا لأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويذهب اخرون الى تعريف الضريبة على انها استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الافراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بهدف تغطية الأعباء المالية.[3]

---

1 خالد احمد الشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مرجع سبق ذكره، ص75.

2 محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص355.

3محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص89.

❖ **خصائص الضريبة:** اهم خصائص الضريبة

- اقتطاع نقدي بعد ان كانت جبايتها تتم نقدا او عينيا وذلك لأسباب فنية وتنظيمية
- الزامية (تدفع جبرا) بموجب التشريعات القانونية وللأشخاص المخولين بذلك.
- نهائية، أي ان المكلف عليه دفع الضريبة بشكل نهائي غير قابل للرد.
- تعبير عن المواطنة للأشخاص المكلفين بدفعها لتحمل جزء من الأعباء العامة
- تحقيق النفع العام لما تشكله حصيلة الضرائب من إيرادات الدولة المالية بقصد تمويل نفقاتها العامة.[1]

5.2 القرض العام

يمكن تعريف القرض العام على انه:

استدانة أحد اشخاص القانون العام (الدولة، الولاية، البلدية....) أموالا من الغير مع التعهد بردها اليه بفوائدها.[2]وهو اقتراض داخلي وخارجي:

- **الاقتراض الداخلي**

عرف قانون الدين العام الأردني وادارته رقم (26) لسنة 2001 الدين الداخلي بانه الدين العام الواجب تسديده بالدينار الأردني، اذن فان معيار تصنيف الدين الداخلي هو عملة الاقتراض وليس جنسية الجهة المقترضة، فلو اقترضت الخزينة العامة مبلغ(100) مليون دينار أردني من بنك جنسيته غير اردنية، فان هذا القرض يتم تصنيفه على أساس انه قرض داخلي لان عملة الاقتراض هو الدينار الأردني.

- **الاقتراض الخارجي**

عرف قانون الدين العام الاقتراض الخارجي بانه الدين العام الواجب تسديده بغير الدينار الأردني، وعليه فان معيار تصنيف القرض هنا هو عملة الاقتراض وليس الجنسية الجهة الممولة ويمثل الدين العام التزاما مطلقا وغير مشروط على الحكومة ولهذه غاية تتساوى السندات والقروض الحكومية في أولوية الالتزام بتسديدها، حيث تحدد القيمة الاسمية

1خالد احمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مرجع سبق ذكره، ص74.

2محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر،2003، ص77.

الاجمالية لأي اصدار من إصدارات السندات الحكومية في شروط دلك الإصدار. كما انه لا يجوز ان تزيد المدة الواقعة بين تاريخ اصدار السندات وتاريخ الوفاء بها على 30 سنة.[1]

6.2 الغرامات

هي مبالغ نقدية تستحصلها الدولة وهيئاتها العامة من الافراد جراء مخالفتهم للقوانين التشريعات النافذة بموجب قرار صادر من جهة مخولة مثلا غرامات المخالفات المرورية.[2]

7.2 الإصدار النقدي

تستطيع الدولة ان تحصل على مزيد من الإيرادات بواسطة الإصدار النقدي الجديد، فتعهد الى دار سك النقود بضرب عملات قيمتها المعدنية اقل من قيمتها الاسمية وتحقق بهذه الوسيلة ربحا يعتبر موردا من موارد الإيرادات للدولة. كما قد تعهد الدولة الى البنك المركزي او مؤسسة النقد بإصدار النقود الورقية وتحقق عملية الإصدار ربحا للبنك المركزي, وبالتالي ربحا للدولة, لان البنك المركزي هو بنك الدولة الا ان على الدولة ان تكون حذرة عند لجوئها الى هذا المصدر من مصادر التمويل فلا تغالي في عملية الإصدار, لان زيادة كمية النقود المتداولة من شانها ان تؤدي الى ارتفاع الأسعار, والى انخفاض القوة الشرائية للنقود, والى حدوث التضخم, وينتج التضخم عن التوسع الكبير في اصدار النقود, فتزيد وسائل الدفع ويزداد الطلب الكلي على السلع الاستهلاك, زيادة لا يستجيب لها العرض الكلي لهذه السلع, وهذا مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار, وانخفاض القوة الشرائية للنقود, والى حدوث اثار اقتصادية سيئة. ويطلق على هذا الأسلوب في التمويل (الإصدار النقدي).[3]

المبحث الثالث: إجراءات مناقشة قانون المالية والتصويت عليها، واهم ما جاء في قانون المالية 2021

جاء في نص المادة 138/01 من الدستور ان مشروع القانون يجب ان يكون موضوع مناقشة من طرف غرفتي البرلمان أي امام المجلس الشعبي الوطني ثم امام مجلس الامة على التوالي قبل التصويت عليه وتخول الفقرة 11 من المادة 138 من الدستور للمجلس الشعبي ومجلس الامة حق التصويت على ميزانية الدولة. تحكم عملية التصويت عدة احكام

1محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص119.

2 خالد احمد الشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مرجع سبق ذكره، ص75.

3محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص356.

مشتركة مع التصويت على مشاريع واقتراحات القوانين بصفة عامة واحكام خاصة بالتصويت على مشروع قانون المالية فقط.

المطلب 01: إجراءات مناقشة قانون المالية والميزانية

فور مصادقة مجلس الحكومة ثم مجلس الوزراء على المشروع التمهيدي لقانون المالية تقوم الحكومة بإيداع مشروع هذا القانون لدى مكتب الغرفة الأولى (المجلس الشعبي الوطني) الذي يحيله بدوره على اللجان الدائمة المعنية قبل مناقشته من طرف المجلس في جلسة عامة.

أولا: الكيفيات التي يعرض بها قانون المالية على البرلمان

ولتمكين البرلمان من أداء وظيفته على أحسن وجه كان لا بد من منحه متسعا من الوقت لدراسة المشروع ومده بالمعلومات الضرورية في المجال المالي ولتحقيق هذا الغرض بادر النواب في سنة 1989 بتعديلين ادخل على المادتين 67 و68 من القانون المتعلق بقوانين المالية والتي تنضم مضمون مشروع قانون المالية وكيفيات عرضه على البرلمان. لقد حددت المادة 67 بعد تعديلها تاريخ 30 سبتمبر من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية كحد اقصى للحكومة لإيداع مشروع قانون المالية كما حددت نفس المادة مضمون قانون المالية الذي يجب ان يحتوي جزئيين متباينين:

يتضمن الجزء الأول الاحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية بالطرق والوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية وتسمح بضمان التوازنات المالية الداخلية والخارجية المنصوص عليها في الخطط السنوي لتنمية

ويقترح في الجزء الثاني:

- المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة بصدد الميزانية العامة للدولة والموزعة حسب طبيعة النفقات فيما يخص اعتمادات التسيير، وحسب كل قطاع بالنسبة لاعتمادات التجهيز
- المبلغ الإجمالي لنفقات بالراس مال
- الترخيصات الاجمالية للإيرادات والنفقات وبعدد كل ميزانية ملحقة
- الإجراءات ذات الطابع التشريعي المطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة.

كما تنص نفس المادة على وجوب التمييز في مشروع قانون المالية بين الاحكام التشريعية الدائمة والاحكام ذات الطابع المؤقت. ويعتبر كل حكم يقترح دون تحديد مدة تطبيقه صراحة حكم ذا طابع دائم. واوجبت المادة 68 من جهتها على الحكومة ان ترفق مشروع قانون المالية بالوثائق التالية:

1-تقرير تفسيري لتوازن الاقتصادي والمالي والنتائج المحصلة عليها وآفاق المستقبل مبرزا على الخصوص وضعية تقديرات الإيرادات للعملة الصعبة المحررة بالدينار ومشروع توزيعها على النفقات

2-ملحقات تفسيرية تبين خاصة ما يلي:

- التقييمات حسب كل صنف من أصناف الضرائب وتقديرات حواصل الموارد الأخرى
- توزيع نفقات التسيير لمصالح الدولة حسب كل فصل ويكون مرفقا عند الاقتضاء بتقييم حول تطور تكاليف الخدمات
- توزيع نفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي للتنمية حسب كل قطاع
- قائمة الحسابات الخاصة للخزينة يبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقررة لهذه الحسابات
- القائمة الكاملة للرسوم شبه الجبائية

3-مشروع القانون المتضمن ضبط الميزانية للسنة المالية.

وتجدر الملاحظة من ان الحكومة لم تتقيد بهذا النص بحيث انها لا زالت تتردد في تزويد النواب ببعض الوثائق السالفة الذكر ومنها على الخصوص مشروع قانون ضبط الميزانية.

ثانيا: مناقشة مشروع قانون المالية

تجري مناقشة المشروع بالنسبة للغرفتين أولا على مستوى اللجان وخاصة منها اللجنة المكلفة بالمالية ثم على المستوى الغرفة في جلسة عامة.

الفقرة الأولى: مناقشة المشروع على مستوى اللجان

لغرفتي البرلمان عدة لجان تختص كل واحدة منها في نشـــاط معين واهم هذه اللجان لجنة التخطيط والمالية التي تدرس مشروع الميزانية وسائر المشاريع المالية قبل عرضها على الغرفة في جلسة عامة ويتمثل دورها في دراسة مدققة للمشروع تمهيدا للمناقشات التي سيقوم بها النواب في جلسة عامة وبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني تحضير التعديلات الواجب إدخالها على المشروع.

وحتى تتمكن هذه اللجنة من القيام بمهمتها على أحســـن وجه يرخص لها القانون من ان تطلب من الوزراء او مساعديهم كل ما تحتاجه من إيضاحات ومعلومات وأرقام واحصائيات.

كما يمكنها ان تســتدعي رئيس الحكومة او وزير المالية او أي وزير اخر لحضــور جلســاتها لذلك فان الدراســة الحقيقية تجري داخل اللجان وليس في الجلسة العامة.

يحق للجنة المتخصصة للمجلس الشعبي الوطني ولنوابه وللحكومة تقديم اقتراحات التعديلات عن مشروع قانون المالية وهي الصلاحية التي لا يتمتع بها أعضاء مجلس الامة.

الفقرة الثانية: مناقشة المشروع في جلسة عامة

تجري دراسة مشروع قانون المالية على مرحلتين متتاليتين: المناقشة العامة والمناقشة مادة مادة. ويشرع في المناقشة بالاستماع الى ممثل الحكومة وهو وزير المالية عادة الذي يوضح للنواب سياسة الحكومة المالية والأسباب التي حملتها على وضع المشروع في المخطط المعروض. ويتقدم بعد ذلك مقرر اللجنة المالية ليتلو تقريره الذي يحلل فيه مشروع الميزانية ويشرح أســـباب التعديلات التي تقترحها اللجنة عندما يتعلق بالأمر بالغرفة الأولى ثم يتدخل النواب بعد ذلك ليبدوا بآرائهم في المشروع ومن خلالها في سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية وبعد المناقشة ينتقل النواب الى التصويت.

ويمكن اثناء المناقشـــة العامة ممثل الحكومة او مكتب اللجنة المختصـــة التابعة للمجلس الشـــعبي الوطني اقتراح تعديلات خلال المناقشة. غير ان اقتراحات اللجنة تخضع لقيود نصت عليها المادة 121 من الدستور: لا يقبل اقتراح أي قانون، مضـــمونه او نتيجته تخفيض الموارد العمومية، او زيادة النفقات العمومية الا إذا كان مرفوقا بتدابير تســـتهدف الزيادة في إيرادات الدولة او توفير مبالغ مالية في فصـل اخر من النفقات العمومية تسـاوي على الأقل المبالغ المقترح انفاقها. ويرجع السبب هذا القيد ميول النواب لأسباب انتخابية الى تخفيض الضرائب او الرفع من حجم النفقات تاركين للحكومة مهمة إيجاد مصادر جديدة لتمويل النفقات التي بادروا بها او لتعويض الموارد المخفضة.

المطلب 02: التصويت على مشروع الميزانية وقانون المالية

أولا: كيفيات التصويت على المشروع

يجرى التصـويت على مشـروع قانون المالية والميزانية طبقا للأحكام المنصـوص عليها في المادة 7 يوليو 1984. تختلف هذه القواعد بحسب نوعية العمليات المالية.

الفقرة الأولى: التصويت على العمليات المرتبطة بالميزانية العامة للدولة

يتم التصويت على موارد الميزانية بصفة اجمالية. وفيما يخص النفقات، يصوت على نفقات التسيير الموزعة حسب كل دائرة وزارية، كما يصوت على نفقات التجهيز الموزعة حسب كل قطاع،

الفقرة الثانية: التصويت على العمليات المالية الأخرى

يجرى التصويت في شكل اجمالي على:

- رخص تمويل الاستثمارات
- ارادات ونفقات كل ميزانية ملحقة
- الحد الأقصى للنفقات المرخصة بها لكل صف من أصناف الحسابات الخاصة للخزينة[1].

الفقرة الثالثة: التصويت على قانون المالية

يجرى التصويت على قانون المالية مادة مادة ثم التصويت على النص كاملا. ويكون التصويت بالأغلبية العادية بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، وبأغلبية الثلاثة ارباع أعضائه فيما يخص مجلس الامة.[2]

ثانيا: حالة عدم التصويت قانون المالية في المواعيد

إذا لم تتحقق المصادقة على الميزانية وقانون المالية قبل فاتح يناير من السنة المالية المعتبرة، وضع المشرع الجزائري حلولا ورد النص عليها في المادة 69 من قانون 7 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، اضاف المؤسس الدستوري حلا جديدا.

الفقرة الأولى: الحل التشريعي

يختلف الحل التشريعي باختلاف نوعية العمليات المالية.

الميزانية العامة للدولة: يواصل تنفيذ إيرادات ونفقات الميزانية حسب الشروط التالية:

- **بالنسبة للإيرادات:** طبقا للشروط والنسب وكيفيات التحصيل المعمول بها تطبيقا لقانون المالية السابق.

1يلس شاوش بشير، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 142/137.

2 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 2021المادة 120 ص13.

– **بالنسبة لنفقات التسيير**: في حدود 1/12 من مبلغ الاعتمادات المفتوحة بالنسبة لسنة المالية للميزانية السابقة وذلك شهريا لمدة ثلاثة أشهر،

– **بالنسبة لاعتمادات التجهيز**: في حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع،

– مشاريع الميزانية الملحقة والحسابات الخاصة للخزينة: يواصل تنفيذها طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي كانت تسيرها قبل بداية السنة المالية الجديدة.[1]

الفقرة الثانية: الحل الدستوري

ورغم هذه الحلول التشريعية لتسوية المشاكل المترتبة عن التأخير في التصويت على الميزانية، اوجب الدستور 1996 على البرلمان من ان يصادق على قانون المالية خلال مدة أقصاها 75 يوما من تاريخ ايداعه[2].

وفي حدود هذه الآجال منح القانون العضوي للمجلس الشعبي الوطني مدة 47 يوما، ولمجلس الامة مدة 20 يوما للتصويت على قانون المالية. وفي حالة خلاف بين الغرفتين يمنح للجنة المتساوية الأعضاء اجل 8 أيام للبت في شانه.

وإذا انقضت مدة 75 يوما دون حصول المصادقة على قانون المالية يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر له قوة قانون المالية[3]. غير ان هذه الحالة لم تحصل بعد لغاية اليوم.

ثالثا: تنفيذ قوانين المالية:

المادة79: البرنامج هو وحدة تنفيذ الاعتمادات المالية.

يتم التوزيع المفصل للاعتمادات المالية المصوت عليها، بموجب مرسوم، فور صدور قانون المالية. ويتم هذا التوزيع حسب الوزارة أو المؤسسة العمومية حسب البرنامج والبرنامج الفرعي وحسب الأبواب، وحسب التخصيص بالنسبة للاعتمادات غير المخصصة.

يتم وضع هذه الاعتمادات المالية لفائدة مسيري البرامج المسؤولين عن:

---

1 يلس شاوش بشير، مرجع سبق ذكره، ص143.

2 دستور لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 08 ديسمبر 2021 المادة 120 سنة 2008 ص16.

3يلس شاوش بشير، مرجع سبق ذكره، ص143.

- المصالح المركزية والمصالح غير الممركزة،

المؤسسات والهيئات العمومية تحت الوصاية المكلفة بتنفيذ كل او جزء من برنامج.

- الهيئات الإقليمية عندما تكلف بتنفيذ كل أو جزء من برامج.

تحدد العلاقات بين الدولة ومسيري البرامج المسؤولين عن الهيئات والمؤسسات العمومية والهيئات الإقليمية بصفة تعاقدية او اتفاقية وذلك عند تنفيذهم كل او جزء من برنامج.

المادة 80: لا يمكن تعديل التوزيع المحدد طبقا للمادةّ 79 من هذا القانون إلا حسب الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

غير انه عند حدوث تغيير في تنظيم الهياكل الحكومية خلال السنة يمكن مراجعة توزيع البرامج والاعتمادات المالية المتعلقة بها، بموجب مرسوم، بدون رفع المبلغ الإجمالي المحدد في قانون المالية للسنة أو في قانون المالية التصحيحي.

المادة 81: يحدد بموجب القانون نظام المسؤولية بمآّ في ذلك ما يتعلق بالانضباط الميزانياتي والمالي للأعوان المكلفين بتنفيذ عمليات إيرادات ونفقات الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية.

المادة 82: تحدد عن طريق التنظيم شروط نضجة وتسجيل البرامج وكيفيات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية وكذا الجوانب المتعلقة بمدونة المحاسبة وتقنيات التسجيل التي تسمح بمسك الحسابات بطريقة صادقة ووفية وشفافة.

المادة 83: يتم تسجيل التخصيصات والمساهمات في ميزانية الدولة لفائدة المؤسسات والهيئات العمومية ولكل هيئة أخرى مهما كانت طبيعتها القانونية، باستثناء لمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والموجهة لتمويل تبعات الخدمة العمومية المفروضة من طرف الدولة و/أو من أجل تغطية الأعباء الناتجة عن القيام بخدمة عمومية، لا سيما على أساس تقديم مخطط عملها وتقديراتها الميزانياتية السنوية.

تحدد شروط تنفيذ هذا الحكم بموجب القانون.

المادة 84: تخضع لأحكام خاصة موارد الجمعيات المعترف بها ذات مصلحة عامة و/أو منفعة عمومية وكل هيئة أخرى ذات نفس الطبيعة، مهما كانت أنظمتها القانونية، والتي تستفيد من تخصيصات من الأموال العمومية أو التي تطلب الهبة العمومية من أجل دعم، لا سيما قضايا إنسانية أو اجتماعية أو علمية أو تربوية أو ثقافية أو رياضية.

يحدد قانون المالية شروط تخصيص هذه الموارد ورقابتها.

المادة 85: تخضع عمليات تنفيذ ميزانية الدولة الى الرقابة الإدارية والقضائية والبرلمانية حسب الشروط التي يحددها الدستور وهذا القانون والأحكام التشريعية والتنظيمية الخاصة.[1]

المطلب 03: اهم ما جاء في قانون المالية 2021

يقترح مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2021 عددا من التدابير والإجراءات، منها ما يصب في خانة تحفيز وتشجيع الاستثمار وأخرى متصلة بتدابير جبائية لدعم التحصيل الضريبي والجبائي، مثل اقتراح رفع الرسم الإضافي على المواد التبغية من 22 إلى 32 دينارا إلى جانب تدابير خاصة في سياق تدعيم الصيرفة الإسلامية، واعتمد مشروع القانون على تأطير اقتصادي كلي مماثل تقريبا لقانون المالية 2021، من حيث الاحتفاظ بسعر مرجعي للنفط بـ40 دولارا وسعر سوق بـ45 دولارا مقابل متوسط سعر صرف بـ142.20 دينار للدولار الواحد، بينما توقعت الحكومة في المشروع تحقيق نسبة نمو بنحو 4.2 في المائة[2].

يتوقع معدو مشروع القانون تجاوز صادرات المحروقات 23.6 مليار دولار مقابل واردات بنحو 30.4 مليار دولار وعجز ميزان مدفوعات بحوالي 3.6 مليار دولار ونمو ناتج خارج المحروقات بـ 3.1 في المائة، فيما يتوقع سعر صرف للدينار مقابل الدولار بـ 142 دولار.

في نفس السياق، اقترحت الحكومة في مشروع القانون مراجعة نفقات الميزانية بالنظر إلى عدد من العوامل المتصلة بتبعات جائحة كورونا وما ترتب عن قرارات استحداث ولايات جديدة وتنظيم انتخابات تشريعية مرتقبة في 12 جوان المقبل، فضلا عن الحاجة لتغطية الاستثمارات في عدد من القطاعات.

وفقا لتقديرات مشروع القانون، فإن إيرادات الميزانية تفوق 5330 مليار دينار مع إحصاء نحو 3400 مليار دينار إيرادات عادية و1920 مليار دينار إيرادات جباية بترولية أو ما يعادل 14.45 مليار دولار.

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 53 الاحد 2 سبتمبر سنة 2018م المتضمن اتفاقات دولية، قوانين ومراسيم قرارات واراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات سبتمبر 2018م، ص18-20.

2 البلاد، متغيرات هامة في قانون المالية التكميلي2021، 2021/06/02، 20:00.

أولا: توقع ارتفاع طفيف لميزانيتي التسيير والتجهيز

من جانب آخر، توقع مشروع قانون المالية التكميلي 2021 تحسن ميزانية التسيير في حدود 5660 مليار دينار أو ما يعادل 42.3 مليار دولار ونحو 2970 مليار دينار أو ما يعادل 22.26 مليار دولار ميزانية التجهيز مقابل نفقات للموازنة بحوالي 8640 مليار دينار أو ما يعادل 64.65 مليار دولار.

وتضمنت الإجراءات المقترحة لفائدة ميزانية التسيير استفادة عمال ومستخدمي الصحة من تعويضات إلى جانب عمال الداخلية، فضلا عن تخصيص أكثر من 8 مليار دينار لعمليات اقتناء اللقاحات الخاصة بكوفيد-19، فضلا عن تغطية شطر من استدراك مؤخرات تخص عمال التربية الوطنية، كما تم اعتماد مخصصات لدعم المتعاملين العموميين في مجال الموارد المائية ودعم قطاع الحليب لتخفيف آثار ارتفاع أسعار مسحوق الحليب، فضلا عن دعم الأسر تحضيرا لإصلاح نظام الدعم المتوقع اعتماده قبل نهاية السنة[1].

ثانيا: نحو تعليق إجراء استيراد السيارات المستعملة أقل من ثلاث سنوات

وفي سياق مراجعة التدابير الخاصة باستيراد السيارات المستعملة أقل من ثلاث سنوات، اقترح مشروع القانون فصل الترتيبات والتدابير المتصلة بعمليات الجمركة للسيارات المستعملة أقل من ثلاث سنوات لضمان تحرير عمليات الاستيراد لمركبات نقل الأفراد والسلع والبضائع الجديدة[2].

بالمقابل، تم اقتراح توسيع الاستفادة من التخفيض بنسبة 75٪ من الضريبة على النشاط المهني إلى المتعاملين المختصين في تركيب أطقم غاز البروبان المميع وقود "سيرغاز".

1 الخبر، اهم ما ورد في قانون المالية تكميلي 2021، 2021/06/02، www.elkhabar.com20:00

2 البلاد، متغيرات هامة في قانون المالية التكميلي2021، 2021/06/02، www.Elbilad.net.21:00

ومن بين التدابير الخاصة بمجال النشاط التجاري، تم اقتراح إلغاء الأثر الرجعي لإلزامية التقيد بقاعدة الشراكة 51 و49 في المائة بالنسبة للشركات التجارية التي تضم شركاء أجانب وتنشط في مجال الاستيراد للمواد الأولية والسلع الموجهة لإعادة البيع على الحال، مع اقتراح إلغاء البنك الذي يلزم الشركات بالامتثال قبل نهاية جوان الجاري.

ثالثا: تدابير وتسهيلات لصالح نشاطات اقتصادية

ومن بين التدابير التي تم اقتراحها أيضا تلك المتعلقة بتبسيط بعض الأنشطة الاقتصادية منها تقليص مدة التوقيف للحاويات من 180 يوم إلى 90 يوما.

يشار إلى أن متعاملين اقتصاديين دعوا إلى تدخل رئيس الجمهورية لوضع حد لاستنزاف الخزينة العمومية من خلال دفع رسوم توقيف الحاويات بالعملة الصعبة بعد رفع فترة التوقيف من 90 يوما إلى 180 يوم في قانون المالية 2021 في عهد وزير النقل لزهر هني قبل إقالته من الحكومة.

يرى المتعاملون أن رفع فترة التوقيف من 90 يوما في قانون المالية 2014 إلى 180 يوم في 2021 عوض تقليصها إلى 45 يوما كما هو معمول به في عدة بلدان يؤدي إلى ارتفاع التكاليف والرسم المدفوع لشركات النقل البحري الكبرى وبالتالي استنزاف العملة الصعبة. وهو ما يتناقض مع تصريحات الرسميين ووزير النقل خلال النقاش حول سن قانون لتقليص فاتورة تحويل العملة الصعبة قبل تقديم قانون المالية أمام البرلمان.

رابعا: إجراءات لدعم الصيرفة الإسلامية والشمول المصرفي

وقدمت الحكومة من خلال مشروع قانون المالية التكميلي عدة مقترحات لإجراءات وتدابير تصب في خانة دعم الصيرفة الإسلامية، منها تدابير جبائية تمس الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني وإخضاع للضريبة على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة هامش الربح بدل رقم الأعمال للعمليات المصرفية المتعلقة بالمرابحة وتدابير أخرى تصب في استقطاب أفضل لمزايا الصيرفة الإسلامية.

خامسا: ارتفاع مرتقب في أسعار المواد التبغية

من جانب آخر، تم اقتراح رفع الرسم الإضافي على المنتجات التبغية إلى 32 دينارا عن كل علبة سجائر إذا تم المصادقة على المقترح المدرج في المشروع، بدلا من 22 دينارا لكل علبة.

يشـار إلى أن الرسـم الإضـافي على المنتجات التبغية تم تأسـيسـه في قانون المالية لسـنة 2002، وكان حينها في حدود 2.50 دينار عن كل علبة سـجائر. وقد أُجريت زيادات متتالية في السـنوات اللاحقة، وكانت أولاها عبر قانون مالية 2004 بارتفاعه إلى 6 دنانير عن كل علبة ثم في قانون مالية 2010 بزيادة إلى 9 دنانير ثم إلى 11 دينارا من خلال قانون مالية 2012. وتمت آخر زيادة للرسم في قانون مالية 2020 حيث أصبح 22 دينارا لكل علبة سجائر.

كما يقترح اعتماد ضريبة جديدة على شركات التبغ والمتمثل في الضريبة التكميلية على أرباح الشركات. وقد تم اقتراح أن تكون هذه الضـريبة الجديدة في حدود 10 في المائة من أرباح الشـركات، لتضـاف إلى ضـريبة أرباح الشـركات المنتجة والمحددة بنسبة 19 في المائة ما يعني أن أرباح الشركات المنتجة للتبغ سيقتطع منها 29 في المائة تحصلها مصالح الضرائب.

كما اقترح تقليص المبلغ المتعلق بإلزامية التحرير الكامل للرأسمال الاجتماعي 500 مليون دينار إلى 100 مليون دينار للراغبين في الاستثمار في إنتاج التبغ الموجه للشم أو المضغ وهو ما يفتح المجال للاستثمار في صناعة الشمّة.

وتضمنت المقترحات أيضا تدابير تخص دعم قطاع الصحة توسيع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية للمواد الأولية التي تدخل في صـناعة المواد الصـيدلانية والتجهيزات الطبية المسـتخدمة في مواجهة جائحة كورونا كوفيد- 19.

كما تم اقتراح تعويض الأشـخاص الذين سـحبت منهم رخص حيازة واسـتغلال أسـلحة وذخيرة وهي في الغالب يتعلق الأمر بالأشخاص الذين كانوا يمتلكون بنادق الصيد والتي قامت السلطات العمومية بمصادرتها بصورة مؤقتة لاسيما خلال التسـعينات، مع الإشـارة إلى أن عملية اسـترجاع هذه الأسـلحة قننت في إطار تطبيق أحكام المرسـوم التنفيذي رقم 98-96 المؤرخ في 18 مـارس 1998، المعـدّل والمتمّم، لكيفيـات تطبيق الأمر رقم 97-06 المتعلق بالعتـاد الحربي والأسلحة والذخيرة"[1].

1 الخبر، أهم ما ورد في قانون المالية التكميلي 2021، حفيظ صواليلي، تاريخ الاطلاع 2021/07/08، سا: 16:00، www.djazairess.com

خاتمة الفصل

من خلال كل ما سبق ذكره يمكن ان نستخلص ان قانون المالية دور هام في حياة الدولة وان السياسة المالية هي حتما ذات تطور مهني وعقلاني مبني على منطلقات واضحة فان احسنت الأنظمة السياسية التصرف في ماليتها العامة من خلال ضبط نفقاتها وايراداتها فذلك حتما سيؤدي بها الى تجنب الوقوع في تأزم الأحوال المالية والتصعيد في حدتها وتعريض القدرات التمويلية إلى هزات متتالية مضره بها فاذا توفر الاستقرار في قانون المالية وسار وفقا لسياسة واضحة وحكيمة تكون القاعدة السليمة لرسم تشريع مالي للبلاد يستجيب لخصوصيات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع اعتماد الدولة على الطرق الحديثة في التسيير المالي والجبائي.

الفصل الثاني:

المؤسسات الناشئة

Start-up

مقدمة الفصل

في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة من قبل السلطات الرسمية أو الهيئات الأكاديمية نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها في تحقيق مستويات كبيرة من النمو حيث تكمن اهميتها في أنها شركات يافعة تحمل أفكار مبتكرة و لها إمكانية النمو السريع والتحول إلى .شركات كبيرة ناجحة في وقت قياسي، وقد وضعت الدولة الجزائرية بدورها اهتماما بالغا لهذا المخطط من المؤسسات لأنها بديل استرَاتيجي هام خاصة في ظل تفشي الوباء و انهيار أسعار المحروقات المشكلة لمعظم إيرادات الدولة من جهة و من جهة أخرى نتيجة ركود النشاط الاقتصادي و تعثر بعض المؤسسات التي لا تستطيع الصمود في مثل هذه الظروف بسبب قلة أو انعدا التمويل ويظهر اهتمام الدولة جليا في خلق وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة.

ولذلك حاولنا تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث لإعطاء صورة عامة عن هذه المؤسسات

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات الناشئة

تطرقنا في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب يتمحور المطلب 01 حول مفهوم مؤسسات الناشئة تناولنا في المطلب 02 خصائص ومميزات المؤسسات الناشئة أما في المطلب 03 قمنا بدراسة مراحل نمو المؤسسات الناشئة والفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب 01 :مفهوم المؤسسات الناشئة

الشركة الناشئة هي شركة ذات تاريخ تشغيلي قصير والتي غالبا ما تكون حديثة الإنشاء، وتكون في طور النمو والبحث عن الأسواق وأصبح هذا المصطلح متداو لا على نطاق عالميّ بعد فقاعة الدوت كوم عندما تمّ تأسيس عدد كبير من شركات الدوت كوم .يقوم المؤسسون بتصميم الشركات الناشئة لتطوير نموذج أعمال قابل للتطوير بشكل فعال وبالتالي فإن مفاهيم الشركات الناشئة وريادة الأعمال متشابهة ومع ذلك تشير روح ريادة الأعمال إلى جميع الأعمال الجديدة بما في ذلك العمل الحر والأعمال التجارية التي لا تنوي أن تنمو بشكل كبير أو أن تصبح مسجلة في حين تشير الشركات الناشئة إلى الشركات الجديدة التي تنوي أن تتخطى المؤسس المنفرد، ولديها موظفون وتنوي أن تنمو بشكل كبير.

أولا: تعريف المؤسسات الناشئة:

نتطرق في هذا المطلب لمجموعة من التعريفات اختلفت في تعريف المؤسسات الناشئة:

تعريف القاموس الفرنسيla rousse : المبتكرة هي المؤسسات شابة في قطاع التكنولوجيات الحديثة، تمثل المؤسسات الناشئة

Start upsبشكل خاص الاقتصاد الجديد" في الولايات المتحدة، الذي يسير تطوره جنبا إلى جنب مع تطور الإنترنت. وبما أن استدامة ونمو هذه المؤسسات لا تزال غير مؤكدة، فإنها تستفيد من مصادر محددة للتمويل. هذه هي شركات رأس المال الاستثماري التي تجمع الأموال اللازمة لتطوير الأعمال؛ يرتبطون بإدارتها ويتقاضون أجورهم عندما يصلوا إلى مرحلة النضج. يمكن للأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون موارد كبيرة أن يدعموا هذه المؤسسات الصغيرة يمكن إدراج المؤسسات التي اكتسبت مصداقية معينة في الأسواق المالية ولا سيما في ناسداك أو في الحالة الفرنسية، في سوق الأسهم الجديدة.[1]

1LAROUSSE. (2020). https: //www.larousse.fr . Consulté le 2021.03، 10، sur https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/start-up/93701

2 cambridgedictionary.(2020).Consultéle2021.3،10،surhttp://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/ang2laiss/startup

تعريف القاموس الإنجليزيStart-up : هي مشـــروع صـــغير في بداية مهده وتتكون كلمةStart-up من Startوهو الإشارة إلى فكرة الانطلاق وup والذي يشير لفكرة النمو القوي[1]،

بدأ اسـتخدام المصـطلح start-up مباشـرة بعد الحرب العالمية الثانية، مع بداية ظهور شـركات رأس مال المخاطر capital-risqueليتم اســـتخدام هذا المصـــطلح بعد ذلك عرفها Paul Graham في مقاله حول النمو growth على أنها شركة صـممت للنمو بسـرعة أي (growth=start-up) ولكونها تأسـست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها.[2]

غير أنه ليس من الضروري أن تكون هذه المؤسسات تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن يكون تمويلها من قبل مخاطر أو مغامر (Venture funding) الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو، وأي شيء آخر يرتبط بالمؤسسات الناشئة start upsيتبع النمو.

حسب Eric Ries في كتابه The lean startup :المؤسسة الناشئة هي كيان بشري صمم لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة.[3]

اما المشـرع الجزائري أصـدر المرسـوم التنفيذي رقم 20 254 المؤرخ في 15 سـبتمبر 2020 المتعلق بإنشـاء اللجنة الوطنية لعلامات'' الشركات الناشئة ''و''المشاريع المبتكرة ''و''الحاضنات ''وتحديد مهامها وتشكيلها وسرها، وقد ذكر هذا المرسوم في فصله الرابع مجوعة الشروط التي بموجبها تمنح علامة مؤسسة ناشئة، حيث نصت المادة 11 منو على أنو :تعتبر" مؤسسة ناشئة "كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتَّحرم المعايير التالية:

1. يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوات،
2. يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
3. يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية،
4. أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة% 50 على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمد من طرف أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة"،
5. يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بدا فيه الكفاية،
6. يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل[4]

---

2 www.paulgraham.com/growth.html. (2012، 09). Consulté le 03 2020، 10، sur www.paulgraham.com/growth.htm

3 هشـام بروال، جهاد خلوط، 2017 ، التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسـسـات الناشـئة، مجلة معهد العلوم الاقتصـادية(مجلة علوم .الاقتصـاد والتسيير والتجارة) ، المجلد– 20 العدد 03 ، ص 20

2 المرسوم التنفيذي رقم 254 20 المؤرخ في 15/09/2020 ، صفحة 11

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مشروع صغير يسعى لابتكار وطرح منتج أو خدمة جديدة وتسويقها، ويتسم بارتفاع المخاطرة وحالة عدم التأكد، في مقابل تحقيق نمو سريع وقوي مع احتمال تحقيقها لأكبر عائد ممكن في حالة نجاحها.

المطلب 02 :خصائص ومميز ات المؤسسات الناشئة

1-خصائص المؤسسات الناشئة

للمؤسسات الناشئة عدة خصائص نذكر أهمها:

- النمو السريع والقدرة على إدخال مردود كبير في وقت قصير
- هي شركات شابة هدفها البقاء على قيد الحياة بالإضافة إلى النمو السريع
- الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير
- تحتاج إلى رأس مال صغير للتأسيس ومردود عالي
- تمتاز بنمو السريع والمفاجئ وبمزايا مفاجئة[1]

2-مميزات المؤسسات الناشئة:

تتحلى المؤسسات الناشئة بعدة صفات وميزا ت نذكر أهمها:

2-1 شركات حديثة العهد:

يرتكب الكثير من الناس أخطاء في تصنيف المؤسسات الصغيرة وقولبتها على أنها شركات ناشئة، لكن ليس عن هذا النوع ما نتحدث اليوم تتميز المؤسسات الناشئةstart ups بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خيران: إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة

2- 2 شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي و المتزايد :

من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة Startup هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيرا د أسرع بكثير من التكاليف التي تطلبها للعمل. بكلمات أخرى، إن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة وهذا يعني أن المؤسسات الناشئة start ups لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

1 قادري سيد احمد، أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة مذكرة ماجستر مالية مؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد دراية أدرار 2020 ص12-13

3-3شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها:

تتميز start-ups بأنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة Innovative وإشباع لحاجات، السوق بطريقة ذكية وعصرية يعتمد مؤسسو المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

3-4 شركات تتطلب تكاليف منخفضة:

يشمل معنى الشركة الناشئة على أنها شركة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض شيء.[1]

المطلب 03: مراحل نمو المؤسسات الناشئة والفرق بينها وبين الصغيرة والمتوسطة

1-مراحل نمو المؤسسات الناشئة:

هو النمو المستمر، إلا أن Startup من خلال التعريف المقدم أعلاه قد يخيل إلينا أن ما يميز المؤسسات الناشئة الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة،

ويمكن ابراز ذلك من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم (01): منحنى نمو المؤسسة الناشئة

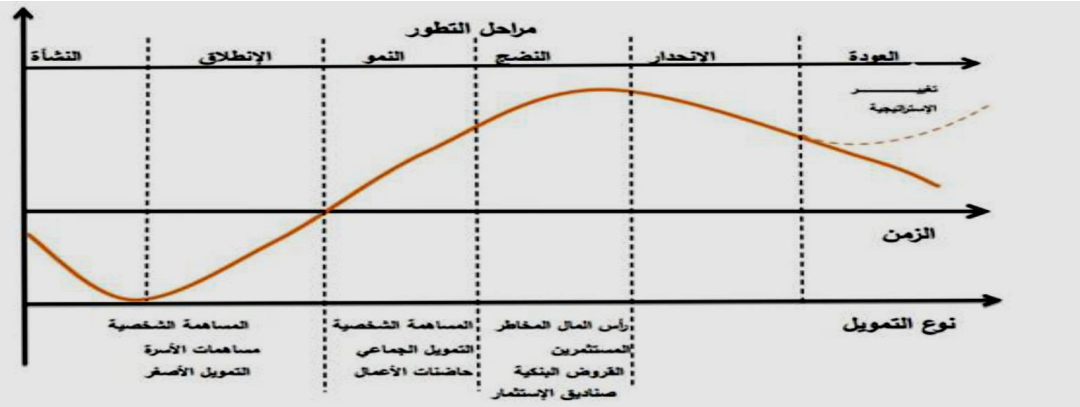

المصدر: مجلة معهد العلوم الاقتصادية

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول بأن الشركات الناشئة تمر بخمس مراحل:

المرحلة الأولى: وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة ابداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق

1 قادري سيد احمد مرجع سابق الذكر ص 14

والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من امكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل. والبحث عمن يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع امكانية الحصـــول على بعض المســـاعدات الحكومية.

المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق، في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف بFFF- Friends, Family, Fools غالبا يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمقامرة بأموالهم اذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية. في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر.

المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الاقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشـــر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي، وبالرغم من اســـتمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشـــروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر، يستمر رائد الاعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق اصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.

المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع، في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل أن 20 إلى 30 % من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة[1].

1 د. بوالشعور شريفة دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية مج 4، ع 2. 2018.ص422

2-الفرق بين المؤسسة الناشئة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة

الكثير يعتقد ان المؤسسات الناشئة هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية إنشائها للانتشار الواسع في مجال العمال، كما يعتقد أصحاب الأفكار والأعمال التجارية أن مشروعاتهم التجارية يمكن أن تصنف مع المؤسسات الناشئة والجدول التالي يوضح اهم الفروقات:

الجدول رقم (01): أهم الفروقات بين المؤسسة الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البيان	المؤسسة الناشئة	المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
الهدف	عند التفكير في إنشاء مؤسسة ناشئة في أي مجال يكون لصاحب الفكرة التصور الذي يجعله يعتقد أن مؤسسته بدأت لتكون مشروع قابل للتطوير وذات حجم كبير، ويقدم من خلالها منتج أو خدمة تحدث تأثيرا على السوق والصناعة بشكل عام وتغيير في سلوك المستهلك ويمكن أن تخلق سوقا مستهلكة جديدة من الأساس	لا تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفكار أو حلولا مبتكرة لاحتياجات الناس، ولكن يتم تنفيذها في إطار السوق المحلية، وتعتمد على صاحب المشروع الذي لا يستهدف أف يتحول مشروعه إلى فكرة ضخمة، ولكن يسعى إلى تحقيق التوسع، والوصول إلى معدلات ربح عالية.
خطوات التأسيس	تعتمد أغلبها على الابتكار في تقديم منتج أو خدمة الأمر الذي لا تمكن تحديده، مما يعني أن فرص حصول المؤسسة على الدعم والتمويل منخفضة قليلا سواء من المستثمرين أو من خلال الاعتماد على القروض البنكية وتحتاج إلى مجهود أكبر من رائدة الأعمال فلا لنموذج أعمال محد ديمكن لو أن يتبعه، أو معرفة بالعدد الفعلي للعمال أو الموظفين، الأمر كله يعتمد التجربة بشكل فعلي	تعتمد على خطة عمل وضحة، ففي الغالب تنكن لصاحب المشروع أن يستلهم من تجارب ومشروعات المحيطين به، ويبدأ في التجهيزات والتطورات بشكل أسرع، كما أن معرفته بالتراخيص التي يستلزمها مشروعه، تخلق لديه فرص أكبر في الحصول على التمويل والإلمام باحتياجات المشروع وخطوات تأسيسه.
البيئة الصناعية أو السوق المحلي	سبب عد وجود خطة عمل لها التي تعتمد بصورة كبيرة على الابتكار والتجريب إلى جانب قدرتها المحدودة في توفير فرص عمل، كوف الوظائف أو الفرص التي قد تتيحها أو تحتاج اليها ليست معروفة من البداية، تجعل وجود فرص تدعمها وتساهم في إنجاحها أقل نسبيا	التأثيرات الي تحدثها على الاقتصاد المحلى واضحة ومحدودة، تمكن من توفير فرص عمل بصورة اكبر، واحتياجاتها التمويلية ليست ضخمة التي تمكنها من الربح، ولذلك قد تجد دعما أكبر من المجتمع الصناعي المحلي، وتوفر تعا الدولة قروض تمويلية وتسهيلات.

التمويل	طريقة تدويلها قد تكوف مختلفة، فرائد الأعمال يملك فكرة مبتكرة وقادرة على التغيير، فيبدأ بالبحث لها عن مستثمر يؤمن بأهميتها أو يمكن أن يشارك في مسابقات ريادة الأعمال	مسألة تمويلها تعتمد على صاحب المشروع نفسه، فهو يقوم بتمويله من ماله الشخصي أو من خلال الاقتراض من البنوك، والمنح التمويلية المتاحة
مدة المشروع	يصفها كثيرون بأنها مؤقتة، بمعنى إما تتحول لمؤسسة كبيرة في سنوات أو تبقى لتصبح مؤسسة صغيرة، لأنها تعمل على منتج أو خدمة يمكن تكرارها وقابلان للتطوير.	استمرار ها يعتمد على مدى قدرة أصحا بها على تحقيق الاستقرار والربح، فهي طالما تعمل وتنتج، يمكن توسيع نطاقها، وتظل ناجحة ومستمرة إلى فترة غير معلومة.

المصدر: مداخلة علي بخي، سليمة بوعوينية، المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، مجلة دراسات وابحاث، المجلة العربية في العلم والإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، العدد 4، أكتوبر 2021.ص 10-11

المبحث الثاني: أهم آليات ترقية المؤسسات الناشئة

قصد تمكين المؤسسات الناشئة لدورها المهم في الاقتصاد الوطني عمدت الدولة الى توفير آليات دعم ومرافقة لهذه المؤسسات تركز على المرافقة من جانب التمويل والتسويق والتدريب وتقديم الخبرات والاستشارات اللازمة، وقد تجسد الدعم المقد من طرف الدولة للشركات الناشئة في شكل دعم عن طريق المرافقة ودعم عن طريق التمويل.

المطلب 01: حاضنات الأعمال

1-مفهوم حاضنات الأعمال:

لتوضيح مفهوم حاضنات الأعمال نتطرق لبعض التعاريف أهمها:

- تعريف الجمعية الأمريكي: هي هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق و التأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات.[1]

- تعريف الهيئة الأوروبية للأعمال ومرا كز الابتكار: هي منظمات رسمية معروفة لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال، تعمل من اجل تحقيق المصلحة والمنفعة العامة.[2]

- حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية: هي نمط جديد من البنية الداعمة لنشاطات الابتكارية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة أو المطورين والمبدعين والمفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى إمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها[3].

ويعرفها المشرع الجزائري وفقا للمرسوم التنفيذي 03 78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423الموافق ل 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها" مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تأخذ المشاتل إحدى الأشكال التالية:

المحضنة :هيكل دعم يتكلف بدعم لحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ورشة الربط :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والدهن الحرفية.

نزل المؤسسات :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين الى ميدان البحث."

---

1 لعور عبد الرحمان، دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة (حاضنة ورقلة، بسكرة غرداية) ، مذكرة شهادة الماستر ، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015،ص4-5

2 European commission enterprise directorate general benchmarking of business incubators Brussels، Belgium، 2002، p:05.

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03 78 مؤرخ في 25 / 02 / 2003 ، يتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات ،عدد 13

اعتبر المشرع الجزائري الحاضنة ' المحضنة' شكل من أشكال المشاتل لدعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات.[2]

ومن خلال مجموعة التعاريف السابقة نستخلص إن حاضنة الأعمال :هي مؤسسة تساعد المؤسسات الناشئة بدعم واستضافة لرواد الأعمال الشباب توفر لهم الاستشارات الفنية والمالية والدعم والخدمات لتحسين معدل نجاح هذه المؤسسات.

أو القطاع الخاص أو بالشراكة بتُ القطاع والقطاع الخاص، يفتح دعما للمؤسسات الناشئة وحامل

2-الخدمات المقدمة من قبل حاضنة الأعمال:

تعمل حاضنة الأعمال على احتضان المشاريع بين مرحلة بدء النشاط ومراحل النمو لمنشآت الأعمال، ودعم.[1]

المقاولين الجدد ومساعدتهم على إطلاق مشروعات ناشئةstart-up وعليه تعمل حاضنة الأعمال على تزويد المقاولين بالأدوات اللازمة لنجاح المشروع، والشكل التالي يوضح الخدمات المقدمة من قبل حاضنة الأعمال للمقاول بهدف إطلاق مشروعه

الشكل رقم (02) : برنامج خدمات حاضنات الأعمال.

المصدر: موقع مدونات الاعمال

www.worldbusinessincubation.wordpress.com

1 د.بوالشعور شريفه .ماي 2018. دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة(دراسة حالة الجزائر.مجلة البشائر الاقتصادية) .مج 4.ع 2

تسعى حاضنات الأعمال لتوفير مجموعة شاملة من الخدمات للمساعدة على إطلاق مشاريع جديدة كما يلي:

– **خدمات السكريتاريا** :وهي كل الخدمات المتعلقة بدعم السكرتاريا المشتركة من استقبال، وتنظيم مختلف المراسلات عبر الهاتف، الفاكس، وال ايميل، طباعة النصوص، تصوير المستندات، حفظ الملفات، إلخ.

– **بنى تحتية–تسهيلات وخدمات أساسية** :تشيد حاضنات الأعمال المصانع في فضاءات مكتظة بالمباني بالكامل بشروط مرنة وبأسعار معقولة .وقد يكون العملاء بعيدين جدا عن منشأة الحاضنة للمشاركة في الموقع، ولذلك تتلقى المساعدة والاستشارات الكترونيا .وهذا النموذج يناسب المقاولين الذين يحتاجون النصائح من قبل أي حاضنة ولكن ليس لأولئك اللذين لا زالوا بحاجة إلى مكاتب ومستودعات.

– **خدمات الأعمال** :إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، الإدارية والقانونية التي تواجه المشروع.

– **تقديم التمويل ووسيلة للوصول إلى الممولين** :ليس كل شخص قادر على الحصول على الموارد التمويلية الضرورية لمزاولة نشاط أو مقاولة جديدة حتى تصبح مربحة .وتساعد برامج الحاضنات على توفير التمويل وحشد الموارد المالية ورأس المال المغامر عادة من خلال شبكة من مقدمي الخدمات الخارجيين.

– **الربط بالأفراد والربط الشبكي** :وتهدف الحاضنات إلى دعم التعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المختصة، حيث تتعاون كثيرا مع الجامعات، مؤسسات البحث والعلوم والحدائق التكنولوجية .وفي بعض الحالات تعمل على ربط ملاك الاعمال الجدد مع غيرهم ممن هم في وضع يمكنهم من الاستثمار مستقبلا في الشركة (تدعيم مفهوم التعاون بين المشروعات)

– **التعليم ووسيلة للوصول إلى المعرف** :تقديم المساعدة فيما يخص البحث، الاستشارة والتدريب الأولي، والمساعدة في تطوير المنتجات والتسويق .حاضنات الأعمال تعمل على ملء الفراغ وتعويض النقص الموجود الناجم عن عدم امكانية كل شخص على إنفاق الوقت والمال اللازم لمزاولة الدراسة والحصول على درجة جامعية في إدارة الأعمال وتساعد برامج الحاضنات على سد هذه الفجوة أو الثغرة من خلال توفير التدريب الأولي للمقاولين.

– **بناء علامة تجارية**: كما تعتبر حاضنات الأعمال فضاء لإطلاق الأعمال التجارية، وزيادة معدلات النجاح/تشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة وبناء العلامة التجارية الخاصة بها.

– **إدارة البرامج**[1]

1 1 د.بوالشعور شريفه .ماي 2018. دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة) دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية (.مج 4.ع 2

3-مراحل احتضان الشركات الناشئة من قبل حاضنات الأعمال:

تتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من عمر هذه المشروعات على ثلاث مراحل كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (03): مراحل الاحتضان.

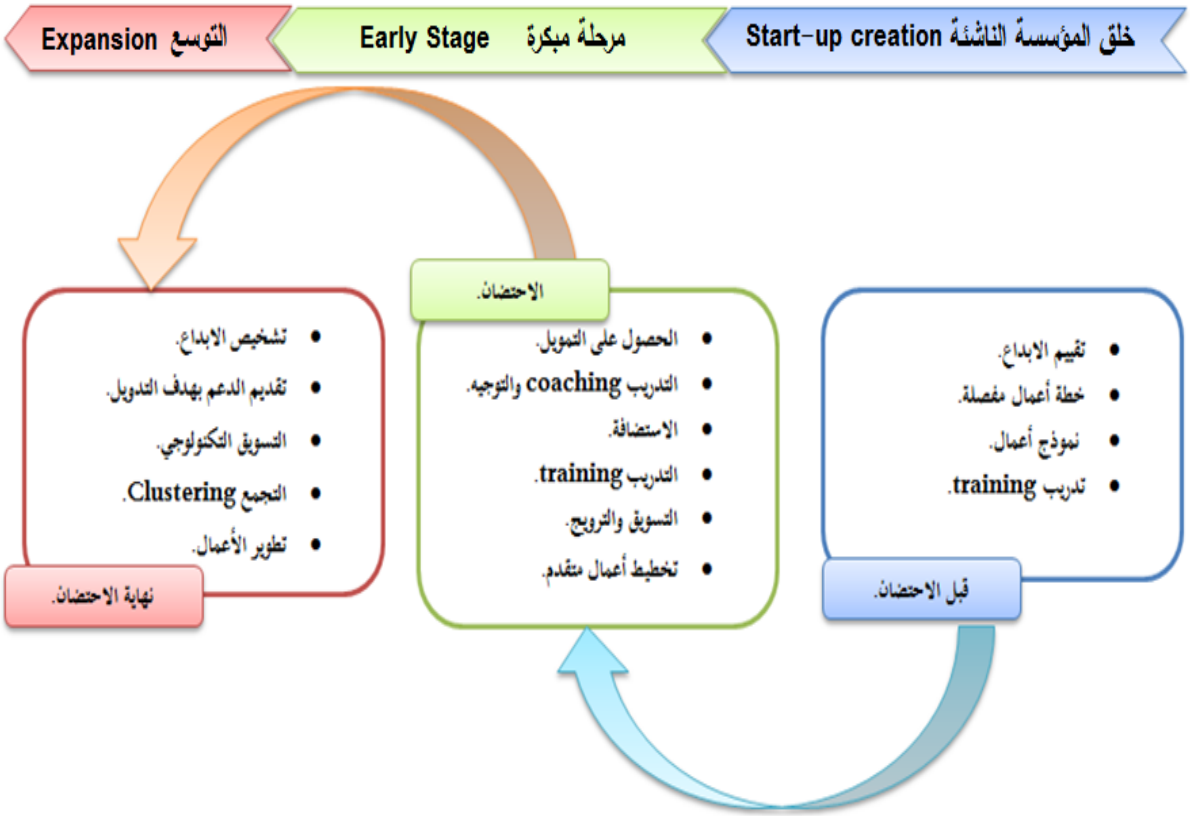

المصدر:

Ryzhonkov.V.,entrepreneurship,Business incubation, Business Models, andstratigyBlogs"foundon:http://worldbusinessincubation.worldpress.com/key- services- of- business- incubation- program- part- 3- of3/ visité le 09/12/2017 a 16 :20.

المرحلة الاولى قبل الاحتضان: تتعلق هذه المرحلة أساسا بمساعدة رائد الأعمال بتطوير فكرة الأعمال، ويكون ذلك قبل التحاق المؤسسة الناشئة بالحاضنة، إذ لابد من اجراء لقاء بين بين رائد الأعمال وإدارة الحاضنة وذلك بهدف تحليل الفكرة وتقييم مدى صلاحيتها، وتقييم الابداع: من خلال كفاءات داخلية، ولجان خارجية. وكذلك تساعد حاضنة الأعمال رائد الأعمال على تعريف فكرة أعماله بشكل دقيق، ووضع نموذج أعمال، من خلال الإجابة على التساؤلات

التالية: منهم المستهلكين المستهدفين؟، ما هي قنوات التوزيع؟، من ينشئ ويمول المشروع؟، واعداد خطة الأعمال: يكون بإتمام خطط الأعمال والتقديرات المالية. والتدريب في هذه المرحلة يتعلق بالمهارات الادارية ومواضيع أكثر تخصص (حقوق الملكية، والقوانين، والتشريعات الادارية...)، كما سبق الإشارة إليه فليس من الضروري أن يكون المقاول ذو درجة أكاديمية.

المرحلة الثانية وهي مرحلة الاحتضان أو انضمام المشروع للحاضنة: تستمر هذه المرحلة من مرحلة البدء في تنفيذ فكرة المشروع وإلى غاية بلوغ مرحلة النضج والتوسع (من سنة إلى ثلاث سنوات)، وتعمل الحاضنة خلال هاته المرحلة أن تسهل على رائد الأعمال تنفيذ فكرته على أرض الواقع بأقل التكاليف، فبعد تعاقد المقاول مع الحاضنة وانضمامه إليها يمكنه الاستفادة من البنى التحتية (مكاتب، ومرافق) التي توفرها الحاضنة بأسعار معقولة، وعموما تختلف الخدمات المقدمة خلال هذه المرحلة باختلاف طبيعة الحاضنة، وكذلك طبيعة المشروع،

كما تعمل الحاضنة على حشد الموارد المالية من خلال جمع التبرعات Fundraising والتمويل الجماعي Crowd -funding لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الفكرة، كما يتم الاشراف والتوجيه خلال مراحل تنفيد المشروع، وتقديم، المساعدات والاستشارات الفنية المتخصصة من قبل ادارة الحاضنة، كما سيستمر التدريب خلال هاته المرحلة أيضا.وكل الخدمات المقدمة من قبل الحاضنة من شأن تساعد الشركة الناشئة على تحقيق معدلات نمو عالية.

المرحلة الثالثة مرحلة التخرج من الحاضنة :وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، بعد تحقيق الأهداف المرجوة وتوسع نشاط الشركة الناشئة ونموها، وبروزها في عالم الأعمال كفكرة خلاقة، ويتوسع سوقها من المحلية إلى العالمية، يتم وضع خطة للخروج التي يحددها برنامج الحاضنة (بعد العمل على تدويلها، وتسويقها الكترونيا) ، ويكون ذلك وفق متطلبات التخرج حسب جملة من المعايير على غرار عوائد الشركة أو مستوى التوظيف، بدلا من وقت البرنامج. وبالرغم من أنه في هذه المرحلة يصبح المشروع قائم وقادر على ممارسة نشاطه خارج الحاضنة، إلا أن ذلك لا يعني انقطاعه عن الحاضنة بشكل تام، بل يمكنه الاستمرار في الاستفادة خدماتها وتوجيهاتها حتى بعد التخرج[1].

المطلب 02: مسرعات الأعمال

1-مفهوم مسرعات الأعمال:

عُرفت برامج مسرعات الأعمال على أنها شكل جديد نسبيا من أشكال احتضان الشركات الناشئة فهي تساعدها على النجاح في المراحل المبكرة من مراحل تطوير أعمالهم

1 د.بوالشعور شريفه. مرجع سالق ذكره.ص

مســـرعات الأعمال هي " برامج إرشـــادية وتعليمية وتدريبية مكثفة، تتراوح مدها عادةً من 3 إلى 6 أشـــهر، وتكون مخصصة للمؤسسات الناشئة التي استطاعت أن تتجاوز المرحلة الأولى لكنها لا تزال في طور التأسيس.[1]

وهي أيضا " برامج ذات مدة زمنية محددة تهدف إلى مساعدة المؤسسات الريادية الناشئة على زيادة فرص النجاح في المراحل المبكرة من حياتها من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والإرشادات بواسطة مجموعة من الخبراء والمختصين بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية من خلال ربطهم بالمستثمرين أصحاب رؤوس الأموال أو المساندين.

وعليه مسـرعات الأعمال هي برامج ذات مدة زمنية محددة تهدف إلى مسـاعدة الشـركات الناشـئة لزيادة فرص النجاح من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والإرشـادات بواسـطة مجموعة من الخبراء والمختصـين إضـافة إلى الفرص الاستثمارية من خلال ر بطهم بالمستثمرين أصحاب رؤوس الأموال أو المساندين.[2]

2-نماذج عن مسرعات الأعمال في الجزائر:

لقد أصبحت الجزائر تدرك أهمية رفع كل العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي تواجهها مسرعات الاعمال، وتسعى اليوم إلى تجاوزها من خلال إطلاق نظام جديد للتصـريح يسـبق السـجل التجاري، فضـلا عن إدراج إعفاءات ضـريبية وتحفيزات على غرار ما ينص عليه قانون المالية التكميلي2020 ، بالإضـافة إلى إدراج تسـهيلات لإنشـاء مسـرعات أعمال للأهمية التي تكتسـبها هذه الأخيرة في التكفل بالدعم المادي واللوجسـتي للمشـاريع الناشـئة وتأطيرها من اجل الانفتاح التام على التكنولوجيا والأسواق العالمية والاقتصاد الرقمي.[3]

وسنحاول فيما يلي إبراز أهم مسرعات الأعمال في الجزائر18

- سيلابس: تأسست سيلابس عام2015 ، وهي حاضنة أعمال ومسرّعة مشاريع مقرها الجزائر العاصمة بالقرب من البريد المركزي .تعمل هذه المؤسسة على تقريب ودمج الشركات الناشئة في النظام البيئي الريادي الجزائري .ويتم ذلك من خلال دعم رواد الأعمال بالاستشارة وتوفير الأدوات الريادية الضرورية للنجاح في السوق الجزائري، وكذلك مساعد على توسيع شبكة علاقاتهم كما تهدف إلى تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال التواصل والتّقرب مع صناع القرار في القطاعين العام والخاص محليا وعالميا وتشجيع ريادة الأعمال في الجزائر[2].

---

1 ايفا الشوفي، 2019، مسرعات الأعمال العالمية بوابتك لفضاء غير محدود من التميز والإبداع، قناة أوان،http://awaan.sa/archives/2625

2 محمد يونس داليا احمد، 2017، واقع مسـرعات الأعمال في زيادة فرص نجاح الشـركات الريادية، مذكرة ماجسـتير في برنامج. اقتصـاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 19

3 حرزلاوي لمياء، 2020 ، لا عراقيل بيروقراطية.. و مرونة في تمويل الشركات الناشئة، يومية الفجر،/https://www.alfadjr-online.com

2 مدونة سيلابس، 2020 ، سبعة حاضنات أعمال تقدّم خدما ت مؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع في الجزائر، سيلابس /http://sylabs-dz.com/incubators-in-algeria

INCUBME :- انكوب مي هي حاضنة ومسرعة أعمال أخرى مقرها في الجزائر العاصمة .ويسيّرها اصحابها من الجزائر في الخارج تساعد هذه الشّركة المشاريع والمؤسسات الناشئة المبتكرة من خلال تقديم الدعم والمشورة ومتابعة سير المشاريع (فنيا . ماديا. لوجيستيا وإداريا) ، كما تهدف إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال الحديثة وعالم الأعمال من خلال المؤتمرات والفعاليات.

CYBERPARC DE SIDI ABDELLAH:- الوكالة الوطنية لترويج لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها هي مؤسسة في القطاع العام، تأسست عام 2004 ويقع مقرّها الرئيسي في سايبر بارك في مدينة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة تهدف هذه المؤسسة إلى إنشاء نظام بيئة ريادي وطني من خلال تشجيع المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة لضمان المشاركة الفعالة في الاقتصاد الجزائري

BCOS:- يقع مقرّ بيكوس في مدينة المحمدية بالجزائر ، تقدم هذه المؤسسة خدمات استشارية وتوجيهية، بالإضافة إلى تدريبات للشركات الجزائرية في مجال الأعمال و تسريع المشاريع والدعم والتوجيه وعقد فعاليات ومؤتمرات حول ريادة الأعمال والبيزنس،

Algerian Center for Social Entrepreneurship :- تأسس المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية عام 2016 ، و يهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية في الجزائر، وكذلك دعم وتقريب الجهات الفاعلة في النظام البيئي لريادة الأعمال، ويدعم كذلك رواد الأعمال الاجتماعيين من خلال تقديم التوجيه والاستشارات؛

Fikra Tech – CDTA:- أو تُعرف كذلك بمركز تنمية التكونولوجيات المتطورة التي يقع مقرها في بابا حسن، بالعاصمة .وهي متخصّصة في العلوم والتكنولوجيا وفي مجال البحث العلمي والابتكار التكنولوجي والمساعدة في زيادة القيمة وكذلك من خلال التّدريبات؛

Institut HABA :- يقع معهد حبّة في بلوزداد، مكان دو 1 ماي، الجزائر، معهد حبّة مسرعّة مشاريع تساعد على تطوير الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر من خلال Think Thank وFablabs كما تملك مجلسا علميا لتقييم المشاريع ومراقبتها تسريع نمو المؤسسات الناشئة باستعمال أدوات مختلفة.

اية، أما عن المسرعات العامة فقد كان من المرتقب أن يتم تسليم أول مسرع عام للابتكار بالجزائر نهاية سنة 2020 إلا انه تأخر بسبب الوضع الصحي الذي عاشته ولازالت تعيشه الجزائر وباقي دول العالم بسبب جائحة كورونا.

ولقد أكد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ياسين المهدي وليد خلال الزيارة التفقدية التي خصصت للاطلاع على مدى تقدم الأشغال بمشروع لأول مسرع عام على مستوى" دار تك "بحظيرة دنيا.بالعاصمة على ضرورة تعزيز بيئة عمل المؤسسات الناشئة بفضاءات تسمح بدفع وتسريع الابتكار[1]

وأوضح الوزير المنتدب، أن المؤسسات الناشئة وحاملي الأفكار بحاجة إلى فضاءات ووسائل تسمح لهم بترقية الابتكار وإزالة مختلف الصعوبات والعراقيل التي يمكن أن تواجههم خلال تنفيذها في الميدان.

وسيشكل" المسرع "بعد جاهزيته فضاءات للنقاش وتبادل الأفكار ونقطة التقاء بين عدة متعاملين من حاملي الأفكار الحاضنات والمسرعات وممثلي البنوك ومراكز البحث، وممثلي الشركات العمومية والخاصة التي ستستفيد من الأفكار الجديدة التي ستستغلها في تطوير أدائها.

وحسب الشروحات المقدمة للوفد خلال الزيارة، تتكفل الحاضنات بتطوير الفكرة التي يقدمها حاملو الأفكار وتدعمهم في تطويرها لتصبح قابلة للتجسيد خلال مدة تصل إلى 9 أشهر، لينتقل بعدها حاملو الأفكار للاعتماد على المسرعين الذين. يبحثون معهم وسائل لتمويل الفكرة وإنشاء مشروع لمدة سنتين إلى 3 سنوات، تكون كفيلة بتجسيد الفكرة في الواقع.[2]

ويعد هذا المسرع الأول من نوعه في الجزائر ملتقى للابتكار التكنولوجي، الذي سيعتمد على قاعدة بيانات رقمية خاصة تتضمن كل المعلومات المتعلقة بمتعاملين وطنيين أو أجانب، ومختلف الأطراف الفاعلة في مرافقة حاملي الأفكار.

وسيتم تسيير هذا الفضاء الذي شرع في إنجازه شهر جويلية 2019 من طرف شركة خاصة، سيتم إنشاؤها تحت إشراف وزارة المؤسسات الناشئة، ويتم في إطارها ادراج وبرمجة معلومات حاملي المشاريع ومختلف المتعاملين المعنيين.

المطلب 03: الفرق بين مسرعات الأعمال وحاضنات الأعمال

الجدول الآتي يوضح نقاط اختلاف مسرعات الأعمال عن حاضنات الأعمال:

1 وكالة الانباء الجزائرية، (2020)، مؤسسات ناشئة: تسليم أول "مسرع عام " بالجزائر نهاية السنة الجارية، -https://www.aps.dz/ar/economie/92001-2020-09-09-17-52

2 المرجع أعلاه.

الجدول رقم (02): الفرق بين حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال: [1]

معيار المقارنة	مسرعات الأعمال	حاضنات الأعمال
المشاريع الناشئة وأهدافها	تستهدف المشاريع التي لديها منتج مطور وتساعدهم على النمو	تستهدف المشاريع في مراحل مبكرة جدا وتساعدهم على التجسيد المادي لأفكارهم.
معيار الاختيار والقبول	تنافسية للغاية، ولها خطوات محددة وواضحة	لا يوجد معايير واضحة عند عدد كبير من حاضنات الأعمال
مصادر التمويل والحصة من الأسهم	معظمها يقوم القطاع الخاص بتمويلها، وتأخذ حصة من رأس مال المؤسسة الناشئة التي تقدم لها الدعم.	معظمها يقوم بتشغيلها مؤسسات غير ربحية بشكل مجاني
متوسط فترة الاحتضان	من 4 إلى 5 أشهر.	من 7 إلى سنة.
البرامج التعليمية	تقدم بشكل واسع النطاق وبشكل مكثف	تقدم بشكل محدود مقارنة بالمسرعات
تسمية المؤسسة الناشئة	يطلق عليها مؤسسة محفظة استثمارية باعتبار الحصة من الأسهم التي يتم تخصيصها.	يطلق عليها اسم المستأجر.

المصدر: محمد يونس داليا احمد2017.ص26

المبحث الثالث: الأساليب المستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة

يعتبر الحصول على التمويل مصدر قلق كبير للمؤسسات الناشئة في جميع أنحاء العالم، لذا لجأت العديد منها إلى البحث عن بديل يمكنها من سد حاجتها المالية، فوجدت في التمويل التشاركي وراس مال المخاطر طريقة جديدة للحصول على ما يمكنها من إقامة مشروعاتها المبتكرة دون الحاجة إلى الاعتماد على آليات التمويل التقليدية، بل وأصبحت تنظر إليهما على انهما مصدر منافسة كبيرة للبنوك أو كبديل للتمويل التقليدي الذي يعزز الابتكار ويسهل روح المبادرة والنمو الاقتصادي.

1 باية وقنوني. دور مسرعات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة – دراسة حالة الجزائر. د. محمد هاني. الكتاب الجماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر. مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطو ر المحلي جامعة بويرة.. 2020 ص73

المطلب 01: رأس المال المخاطر

1-مفهوم رأس المال المخاطر[1]

هو تمويل المشاريع الاستثمارية لكل المؤسسات الصغيرة والناشئة، في مرحلة ما بعد الإنشاء من خلال المساهمة برأس المال، وتقديم الخبرة والمشورة لتسيير هذه المؤسسات وليس نوع المؤسسات التي توظف فيها الأموال هو ما يميز استثمارات رأس مال المخاطر عن بقية أشكال الاستثمارات التقليدية.

حسب الجمعية الوطنية لرأس المال المخاطر"NVCA " على أنو " استثمار نشط بالأموال الخاصة طويلة الأجل، في منشآت تملك استعدادات قوية، منجز من طرف مستثمرين متخصصين"

تعريف المشرع الجزائري" : تعرف شركات رأس المال الاستثماري بأنها الشركات التي تهدف للمشاركة في رأس مال المؤسسة، وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخصخصة .وقد ركز المشرع على مراحل نمو المؤسسة موضوع التمويل كما حدد طرق وكيفية تدخل شركة رأس المال الاستثماري والتي تتمثل في رأس المال المخاطر، الذي يشمل رأس المال الموجه لتمويل المؤسسات في مرحلة قبل الإنشاء وفي مرحلة الإنشاء، ورأس مال النمو الموجه لتنمية المؤسسة بعد إنشائها ورأس مال التحويل بالإضافة إلى عمليات استرجاع مساهمات وحصص يحوزها صاحب رأس مال استثماري آخر.[2]

2-مراحل تمويل رأس المال المخاطر للمؤسسات الناشئة

تمرّ مراحل احتياجات المؤسسات الناشئة لرأس المال المخاطر التمويلية بمراحل مختلفة والتي تتمثل:

– **تمويل المرحلة المبكرة** :يهدف رأس المال المخاطر إلى تمويل بحوث التنمية والتطوير للمشروعات الجديدة أو تقنيات جديدة قبل بدء النشاط الإنتاجي على نطاق تجاري وإلى تمويل إنشاء مشروعات جديدة (رأس مال ثابت–رأس مال عامل) وحيث لا يتوافر للمستثمر الموارد المالية الكافية؛

– **مرحلة التمويل اللاحقة** :يهدف رأس المال المخاطر في هذه المرحلة تمويل تنمية وتطوير شركات قائمة والتي تحتاج إلى متطلبات تمويلية خاصة وتقدم آفاق نمو جذابة، ويتضمن توفير التمويل لأغراض التوسع للمؤسسات غير المسجلة في

1براق محمد وبن زواي محمد الشريف: رأس لمال المخاطر تجارب ونماذج عالمية، المكتب الجامعي الحديث.16 ، مصر، الاسكندرية،2011 ، ص 1

2 د. جويدة بلعة.رأس المال المخاطر: طريقة رائدة لتمويل المؤسسات الناشئة الجزائرية. إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة . جامعة جيجل.2021.ص272

البورصات بهدف مساعدتها على النمو ودخول أسواق جديدة أو الحلال محل بعض الشركات في رأس مال شركات رابحة والذين يرغبون في الخروج؛[1]

– **تمويل الحالات الخاصة** :يوجه رأس المال المخاطر لتمويل احتياجات خاصة لشركات ناضجة والتي تكون غالبا أجزاء من شركات ضخمة ويتضمن ذلك تمويل شراء حصة الملكية والسيطرة على شركات قائمة إضافة إلى تمويل الشركات ذات الأداء الضعيف ولكن يتوافر لديها فرص واضحة للتحسن.

3–شركات رأس المال المخاطر المتعامل بها في الجزائر:

يعتبر نشاط شركات رأس المال المخاطر بالجزائر حديث وغير قوي ما يّحتم على البنوك الجزائرية تشجيع إقامة مؤسسات الوساطة المالية المتخصصة في هذه التقنية والتي تشتمل على الشركات التالية:

– الشركة المالية للاستثمار SOFINANCE : عبارة عن شركة مساهمة مالية تم إنشاؤها في 15– 01– 2000 بالشراكة مع مؤسسات مالية أجنبية باشرت أعمالها بعدما تم اعتمادها من طرف بنك الجزائر في 19– 01– 2001برأسمال قدرهُ 5 ملايين دج وتم تأسيسها بمبادرة من المجلس الوطني للمساهمات لهدف رئيسي هو المساهمة في دعم وإعادة بعث الاقتصاد أي المساهمة في عصرنة الجهاز الإنتاجي الوطني ووضع وتنمية أدوات مالية جديدة، وقد تم توسيع دائرة تدخل الشركة خلال الوثيقة التي اعتمدها مجلس مساهمات الدولة في 20– 10– 2003، وركزت على مهام الشركة بالنقاط التالية

– تقديم المساعدات والمشورة للمؤسسات العمومية الاقتصادية في عمليات الخوصصة والتنازل من مرحلة التقييم إلى التنازل الفعلي؛

– تقديم المساعدة بهدف ترقية الجهاز النتاجي العمومي؛

– دعم وتأهيل وتطوير المؤسسات عن طريق إرشادها ومساندتها في إعادة هيكلتها المالية والاستراتيجية من تشخيص، فتح رأس المال، البحث عن الشراكة، توفير كل فرص التمويل الملائمة من مساهمة في رأس المال، قروض متوسطة، ضمان الكفالات والقرض اليجاري؛[2]

– تنمية وبعث مركز للهندسة المالية لمصلحة مجلس مساهمات الدولة تستفيد منه المؤسسات الاقتصادية؛

2 بريبش، السعيد،رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :دراسةحالة شركة *sofinance* ، مجلة الباحث،2007،ع5،ص14

– وتتدخل شركة Sofinance بالأساليب التالية :عن طريق الأموال الخاصة بالمساهمة في رأس مال المؤسسات في الانشاء

و/أو النمو، عن طريق تمويلات بالقرض الإيجاري، عن طريق قروض مباشرة أو ضمانات للقروض، تسيير الأموال لصالح المتعاملين، تقديم المساعدة والاستشارات للمؤسسات.

ويمثل القرض الإيجاري الجزء الأكبر من التمويلات المقدمة من الشركة بنسبة % 29 بسبب المرونة الكبيرة لهذه التقنية والأقبال المتزايد عليها من المتعاملين خاصة في المجالات التالية :البناء والأشغال العمومية وأشغال الري، نقل المسافرين والبضائع، الأعمال والأشغال البحرية، الصناعة...

ونشير إلى أنه بالرغم من الإطار العام لأهداف المسطرة لشركة Sofinance فالجزء الأكبر من تمويلها موجه لمؤسسات وشركات عمومية مهما كان حجمها أما مساهمتها في تمويل القطاع الخاص والمتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي محدودة جدا ولا يستفيد منها إلا المستثمرون الخواص الذين يقتنون تجهيزات ومعدات منتجة حاليا ومعظم زبائنها شركات مملوكة للدولة منها شركة COSIDER للأشغال العمومية والبناء، مؤسسة EPTRC لأشغال الطرقات، الشركة الجزائرية لأشغال الطرقALTRO ، شركة SNTR لنقل البضائع.

2–المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP :تأسست هذه المؤسسة 1991 برأسمال قدرهُ 37750 مليون دج بأربعة مساهمين هم :بنك التنمية المحلية بـــ 40%، الصندوق الفرنسي للتنمية. 28.78%لقرض الشعبي الجزائري 20%والبنك الأوروبي للاستثمار 11.26%، كان الهدف من إنشائها تمويل المشاريع المنجزة من طرف أصحاب المشاريع الشباب بالمساهمة في رأسمال شركاتهم الصغيرة والمتوسطة والعمل على تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات رأسمال الضئيل إلى الائتمان البنكي من خلال تحسين هياكلها التمويلي، وتعمل هذه المؤسسة على ترقية الاستثمار في الجزائر على مسار الشركة الجزائرية الأوربية، وهي كباقي مؤسسات رأس المال المخاطر تشارك في عملية التأطير فهي وكيل ما بين 10 % و 20% من رأس المال الاجتماعي حسب الحجم وحاجة المؤسسة يقدر رأس مال مؤسسة ب 159750 مليون دج وهي شركة ذات أسهم تعد أول مؤسسة ذات رأس مال استثماري ومخاطر في الجزائر، وتقوم بجملة من المهام – ترقية وتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث النشأة وتنمية المشاريع المتعثر؛

– تساهم المالية الأوربية الجزائرية بعمليات التمويل عن طريق الشراكة في رأس المال الخاص على عكس البنوك التي تمنح القروض، أي أنها تقوم باقتصاد المساهمة في رأس المال الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه التمويلات تكون إما عن طريق الحساب الجاري، أو سندات قابلة للتحويل أو عن طريق قروض المساهمة، نقدا أو محررا كتابيا أو مقسمة إلى جزئين نصفها بالعملة الصعبة والنصف الاخر بالعملة المحلية؛

– المساعدة في إعداد الدراسات القابلة للتنفيذ والبحث عن تمويل مسبق والتحقيق من الشركاء وعرض نشاط البنوك وبنوك المعطيات الدولية التي تقدم يد الرشاد والمساعدة؛

– التركيب القانوني والمالي وحضور إتمام الاجراءات الادارية والقانونية والمساعدة في إتمام إجراءات النشاء.

ومن أهم المشاريع التي ساهمت FINALEP في تمويلها، شركة الكيمياء الصناعية التي تقدم الصيانة الصناعية والتنظيف الصناعي، وكذلك شركة COCHMA التي تنتج الياغورت والعصير والحليب من الصودا، وأيضا الزراعة الغذائية.

MAS, TABCCOUSوتنتج التبغ، وأيضا مؤسسة التحويل المعدني الصناعية SOYAMIN METALوهي مؤسسة جزائرية إيطالية لتصنيع الديكور والإكسسوارات.

– الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار : ASICOM) أنشئت الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار بموجب اتفاقية بين الجزائر والمملكة العربية السعودية سنة 2004 ، وتعد أول مؤسسة حكومية متخصصة في رأس المال المخاطر بالجزائر، حدد رأس مالها بثمانية مليارات دينار جزائري بحيث تم اقتسام رأس المال المكتتب مناصفة بين الحكومتين على أن يتم دفع النصف عند التأسيس، ويدير الشركة مجلس إدارة متكون من ستة أعضاء، يضم ثلاثة من كل دولة.يتمثل نشاطها الحالي في التمويل عن طريق رأس المال المخاطر في المؤسسات التي هي في مرحلة الأنشاء أو ما بعد الأنشاء، فضلا عن نشاطات أخرى كالإيجار المالي ومنح القروض الاستثمارية متوسطة وطويلة الآجل.

– الجزائر للاستثمار :الجزائر للاستثمار مؤسسة رأس مال استثماري يحوز رأس مالها البالغ واحد مليار دينار جزائري بنكان عموميان، بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 70 % والصندوق للتوفير والاحتياط بنسبة 30% ، وقد تم تسليمها الاعتماد من أجل بداية نشاطها من طرف وزارة المالية في 6 ماي 2010.[1]

1 قسوري إنصاف، قشوط إلياس، شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل. مارس 2021.ص264-265

المطلب 02: التمويل الجماعي

1-مفهوم التمويل الجماعي:

المعروف أيضًا باسم" التمويل التساهمي "هو نشاط مالي بدأته الدولAngelo-Saxon خلال 2000 مع ظهور الويب، تتميز باستخدام الإنترنت كملف ووسيلة لتحصيل الأموال من عدد كبير من المدخرين لتمويل المشاريع الناشئة.[1]

وتقوم فكرة منصات التمويل الجماعي عبر الانترنّت على جمع الأموال بمبالغ صغيرة من عدد كبير من الجمهور وتقديمها للأفراد ومساعدتهم على إطلاق مشاريعهم خاصة ولائك الرواد الذين لديهم أفكار وليس لديهم الأموال لتنفيذ أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع استثمارية حقيقية.[2]

2-مراحل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة عبر منصات التمويل الجماعي

تتم عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر المراحل التالية:

- اختيار النوع المناسب لمنصات التمويل الجماعي :تشترك أنواع منصات التمويل الجماعي المذكورة سالفا في كونها تتجنب حلقة التمويل التقليدي، إلا أن كل نوع منها له مزايا خاصة به:

بالنسبة للمؤسسات الناشئة في مرحلة الانطلاق وذات منتج مبتكر، تعتبر منصات التمويل الجماعي القائمة على المكافآت غير المالية الأنسب لها.

بالنسبة للمؤسسات ذات ربحية قصيرة الآجل وتطمح للنمو، فإن منصات التمويل الجماعي القائمة على الإقراض هي الأفضل لها، بحكم أنها تكون قادرة على دفع فوائد للمقرضين.

بالنسبة للمؤسسات الهادفة لتحقيق نمو معتبر، ستكون على استعداد لبيع حصص رأس مالها مقابل جمع الأموال اللازمة لتحقيق هدفها، ولهذا تعتبر منصات التمويل الجماعي القائمة على المشاركة في رأس المال هي الأنسب لها.

اختيار المشروع الأكثر صلابة :عموما تتجنب منصات التمويل الجماعي القائمة على التبرعات رفض المشاريع وتفصل تقديم نصائح لتحسينها، على عكس منصات التمويل الجماعي القائمة على الإقراض، والتي تقوم باختيار

1 ضياف، علية، وحمانة، كمال. (2016). رأس المال المخاطر: اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة-حالة الجزائر-. مجلة الباحث الاقتصادي 4-5، ص 184

2 دمدوم زكرياء، مرغني وليد، الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد03، جامعة بشار العلوم الاقتصادية،2021، ص4

المشـاريع الأكثر قدرة على تسـديد ديونها، ولهذا يعمل أصـحاب هذه المشـاريع على تقديم أحدث الوثائق الجبائية وتوقعاتهم المالية .وبالمثل، تفرض منصـات التمويل الجماعي القائمة على المشاركة في رأس المال على أصـحاب المشـاريع بتقديم خطة عمل لإثبات إمكانية تحقيق العائد المتوقع من الاستثمار؛

تحديد المبلغ المراد جمعه :عملية جمع الأموال تتم وفق مبدأ" الكل أو لا شـيء"، لذلك لابد على صـاحب المشروع تحديد المبلغ الم راد جمعه بطريقة استراتيجية، بناء على العدد المتوقع للمشاركين حسب دائرة معرفته الشخصية، مع ضـرورة إعداد تقييم مالي لحملته، آخذا بعين الاعتبار كمية الإنتاج المخصـص للممولين، مقدار العمولات المدفوعة للمنصة، والنفقات المتعلقة بالاتصال

عرض المشـروع :يحرص صـاحب المشـروع على تعبئة الاستبيان المتوفر على منصـة التمويل الجماعي، مع تقديم مشـروعه بشـكل متميز، حيث يجب أن تتضـمن صـفحة التقديم كافة المعلومات الخاص بصـاحب المشـروع، المؤسـسـة، والمشروع في حد ذاته، وكذا الجوانب المالية .تعمل المنصة على مراقبة توفر كل المعلومات المطلوبة لتأكيد المشروع وعرضه على الانترنت، وتعتبر منصـات التمويل الجماعي القائمة على المشـاركة في رأس المال الأكثر تشـددا في انتقاء المشـاريع، لهذا لابد من الاستعلام عن شروطها لتجنب رفض المشروع؛[1]

تقييم اهتمام الممولين بالمشروع وفترة بقاءه في المنصة :تصل إشعارات لأعضاء منصات التمويل الجماعي بوجود مشروع جديد على الانترنت، حيث يحق للمسجلين فقط الوصول للمشروع، ويمكنهم طرح بعض الأسئلة الإضافية التي يستوجب الإجابة عنها من طرف صـاحب المشـروع بصـفة مفصـلة وسـريعة، لكي يتمكن من إقناعهم على الاسـتثمار، على أساس ذلك يحدد المستثمرون مقدار المبلغ المالي المراد استثماره، والذي يتم خصمه في حالة ما إذا تم الوصول للعتبة المحدد لتمويل المشـروع .على العموم، تبقى المشـروعات معروضـة على المنصـة لمدة ثلاثة أشـهر، بعد انتهاء هذا الآجل تحذف المشروعات بطريقة تلقائية سواء تم تمويلها أولا.[2]

المطلب 03: جهود وتحديات تبنى منصات التمويل الجماعي في الجزائر

أقرت الدولة الجزائر بأنه رغم مساهمة التمويل التقليدي بشكل كبير في تمويل الاقتصاد، إلا انه لا يلبي بالضرورة الاحتياجات التمويلية التي تعبر عنها المؤسسات الصغيرة والناشئة، ولهذا لابد من تطوير وسائل تمويلية أخرى أكثر تكيفا وملائمة للمشاريع الصغيرة والمشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من أجل ذلك عمدت الدولة إلى تبني أسلوب منصات

1 د. حمدوش وفاء، ط/د. بوزانة أيمن. منصات التمويل الجماعي كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: المنافع والتحديات، دبوشرمة عبد الحميد، إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، 2021.ص247

1 Bulletins d'information statistique de la PME. (2017، 2018، 2019). Disponible sur le site : HYPERLINK"http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique" http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique .consulté le 12/04/21

التمويل الجماعي التساهمي، والسماح لها بممارسة نشاط تمويل المشاريع بصفقة قانونية، وذلك حسب ما نصت عليه المادة 10من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 ، حيث أطلقت تسميت مستشار الاستثمار التساهمي على هذه المنصات .تنشأ صفة مستشار الاستثمار التساهمي المكلف بخلق وإدارة منصات الاستشارة في ميدان الاستثمار التساهمي واستثمار أموال الجمهور الكبير على الانترنت، في مشاريع استثمارية تساهمية، حيث يمكن أن تتمتع بصفة مستشار في ميدان الاستثمار التساهمي، الشركات التجارية التي تم إنشاؤها لهذا الغرض، والوسطاء في عمليات البورصة المعتمدة لممارسة أنشطة الاستشارة في استثمار القيم المنقولة والمنتجات المالية وكذا شركات تسيير صناديق الاستثمار.[1]

ومن منصات التمويل الجماعي التي تطمح للتوسع في الجزائر نذكر المنصة العامة للتمويل الجماعي " كوفاندي، وهي قائمة على التبرع وتستهدف الدول الإفريقية، في حين تعتبر منصة ''Ninvesti'' أول منصة جزائرية للتمويل الجماعي تم إنشاؤها خلال سنة 2019، من قبل مقاولين جزائريين مغتربين، هدفها هو خلق رابط بين الممولين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في الجزائر، لمواجهة صعوبة حصولهم على التمويل البنك.

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. المادة 45من القانون رقم 20-04 المؤرخ في 12 شوال عام 1441الموافق 4 يونيو 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، العدد 33

خلاصة الفصل:

تشكل المؤسسات الناشئة عنصرا هاما لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك لقدرتها على الإبداع والابتكار لزيادة الطاقة الإنتاجية وتخفيض معدلات البطالة.

ويعتبر الحصول على التمويل بالحجم والكلفة المناسبة من بين أبرز العقبات التي تعيق تطور المؤسسات الناشئة خاصة في مرحلة بداية النشاط والتوسع، بالنظر إلى عدم كفاية أموالها الخاصة وارتفاع تكاليف التمويل التقليدي بسبب حجم المخاطرة الكبير الناتجة عن منح قروض لهذه المؤسسات. وهنا يبرز الابتكار المالي كمدخل لتوفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات من خلال تقديم أساليب حديثة تراعي خصوصيتها وحجمها ولعل أبرز هذه الأساليب رأس المال المخاطر.

في ظل واقع التمويل في الجزائر وخصوصيته، وباعتبار الظروف المحيطة بما فيها التحولات العميقة التي يعرفها الاقتصاد الجزائري والتي من أبرزها الصدمة النفطية التي استدعت التوجه للتنويع بدعم المبادرات الفردية وتعزيز الابتكار لزيادة مكانة المؤسسات الناشئة ضمن النسيج الاقتصادي الجزائري، استوجب البحث عن أساليب تمويلية حديثة لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر ضرورة خاصة مع نجاح العديد من التجارب الدولية في هذا المجال.

الفصل الثالث:

تأثير قانون المالية2021

على الوضعية المالية

للمؤسسة الناشئة

مقدمة الفصل

كشف قانون المالية عن توجه لمنح الحكومة الشركات الناشئة معاملات تفضيلية عبر تسهيلات ضريبية وجمركية وتمويلية في إطار توجه لتنويع الاقتصـــاد في البلد الذي يعتمد بشـــكل كبير على عائدان النفط بينما تعرضـــت مختلف القطاعات لضغوط مالية جراء تهاوي أسعار الخام عالميا وتفشي فيروس كورونا الجديد.

في فصلنا هذا قمنا بتقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول تناولنا فيه دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر بعدها تطرقنا في المبحث الثاني إلى قانون المالية وتأثيره على الوضع المالي للمؤسسات الناشئة.

المبحث الاول: دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الاضواء في بيئة الاعمال الجزائرية مؤخرا، الا ان الجزائر عرفت تأخر في إطلاق هذا النوع من المؤسسات خاصة في ظل التأخر التكنولوجي المسجل في عدة قطاعات غياب ثقافة الابتكار وخلق المؤسسات ناهيك عن ضعف الانفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير والذي لا يتجاوز نسبة 01 %من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2016محتلة بذلك المرتبة 64 عالميا.

المطلب 01: واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر

تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة إلى زيادة الاهتمام ودعم المؤسسات الناشئة خاصة مع وجود ارادة سياسية حقيقية من طرف السلطات العمومية للتوجه نحو تنويع الاقتصاد والبحث عن بدائل حقيقية للمحروقات، إنّ بوادر هذا الاهتمام تتجسد في انشاء وزارة خاصة مكلفة بالشركات الناشئة واقتصاد المعرفة أوكلت ذلا مهام وضع خارطة طريق تصب في تشجيع حاملي الأفكار على خلق مؤسساتهم وتقديم كل الدعم سواء من ناحية التمويل وتوفير البيئة القانونية لمثل هذا النوع من المؤسسات. من أهم الإجراءات المتخذة في سبيل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر ندكر منها:[1]

- وضع إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي لبدء العمل وكذلك لتحديد الطرق والوسائل لتقييم أدائها ووضع خارطة طريق لتمويلها، سيشمل هذا التمويل سوق الأسهم ورأس مال المخاطر
- انشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية
- مشروع إنشاء مجلس وطني الابتكار.
- وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات، بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين، وتطبيق آليات إعفاء ضريبي "شبه كلي"، لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطِني بالمحروقات.
- إنشاء "مدينة المؤسسات الناشئة"، التي ستكون بمثابة مركز تكنولوجي متعدد الخدمات، بجاذبية عالية، ما يسمح بتعزيز مكانة الجزائر كقطب إفريقي للإبداع والابتكار .
- من جهة اخرى، تعمل الوزارة على وضع الأسس القانونية لمعاهد نقل التكنولوجيا، خلال الربع الأول من عام 2020، على أن تنطلق المرحلة التجريبية عبر جامعتين بإنشاء مركزين مختصين بالذكاء الصناعي وأنترنت الأشياء التي تعمل بالتعاون مع الكفاءات الجزائرية بالخارج . إصلاح معمق للنظام الجبائي وكل ما يتبعه من تنظيمات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات خاصة الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1 بوضياف علاء الدين، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. 04(01) 86-89.

❖ قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير وتحفيزات جبائية جديدة لفائدة اصحاب المؤسسات الناشئة لاسيما التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وذلك من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف ضمان تطوير أدائها مما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لبالدنا على المدى المتوسط.

وكان رئيس الجمهورية قد أمر خلال اجتماع الوزراء المنعقد في 5 يناير الفارط بإعداد برنامج استعجالي للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بإنشاء صندوق خاص أو بنك موجه لتمويلها. كما شدد على ضرورة "اصالح معمق" للنظام اجلبائي وكل ما يتبعه من تنظيمات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات خاصة الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تضمن القانون اعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية في مرحلة الاستغلال مع إقرار تسهيل وصول هذه المؤسسات إلى العقار لتوسعة مشاريعها الاستثمارية. يمكن تلخيص أهم الآفاق فيما يلي:

- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي، في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة .
- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات. علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، اليت ستفضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكيفي آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة

تحويل الوكالة الوطنية لًتقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي{ HUB} للمؤسسات الناشئة، الذي يجري انجازه من قبل شركة ''سوناطراك'' على مستوى حديقة الرياح الكبرى ''دنيا بارك''، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة
- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهٍني على المستوى الوطٍني.
- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات بشار، وورقلة، وقسنطينة، ووهران، وتلمسان، وسطيف، وباتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل الًتراب الوطٍني.
- أخيرا ومن أجل ضمان التآزر المشًترك ما بين القطاعات لتنفيذ اسًتراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة، يكلّف السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، بالسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها جميع القطاعات.

المطلب 02: واقع وآفاق حاضنات الأعمال في الجزائر.

بالرغم من أن ظهور حاضنات الأعمال يعود إلى نصف قرن من الزمن إلا أنه لم يكن لها أي حضور في الجزائر إلا منذ فترة وجيزة تقدر بحوالي الـ 8 سنوات تقريبا، بالإضافة إلى محدوديتها، فمنذ سنة 2009 لم يتم اطلاق إلا حاضنة أعمال عمومية واحدة "الحديقة التقنية park-techno "،"وهذه الأخيرة تعاني من العديد من النقائص خاصة فيما يتعلق بموقعها الجغرافي (مدينة سيدي عبد الله)، وبعدها عن المناطق الحضرية، بالإضافة إلى تنظيمها لعدد محدود من البرامج.[1] وقد تفرعت عن هذه الحديقة التقنية أو ما يعرف بمشتلة الأعمال ثلاث أفرع، في كل من عنابة، وهران، ورقلة.

وقد سعت الجزائر إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال. بناءً على المشرع الفرنسي، ضمّ المشرع الجزائري مفهوم المحاضن (الحاضنات) في المشاتل. هذه الأخيرة تم تعرفيها وفقا، للمرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق لـ 25 ففيري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنّها: «مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي» وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والمشاتل تتخذ إحدى الأشكال التالية:[2]

- **المحضنة**: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- **ورشة الربط**: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- **نزل المؤسسات**: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث. يلاحظ أن المشرع الجزائري قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمحاضن (الحاضنات) تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم المعمول هبا في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات، وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا. كما بين المشرع الجزائري أشكال وأنواع حاضنات الأعمال، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة صناعية أو تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح أو هادفة للربح، حيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة.

أما عن الحاضنات الخاصة فنجد حاضنة واحدة تابعة لشركة أوريدو (Ooredoo) وهذه الحاضنة بالرغم من أنّها تقدم تدريبات عالية الجودة، وتقديم المساعدة على استخدام المعدات والتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى تقديم

1 - فوزي. عبد الرزاق، (سبتمبر 2014" ،(اشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير التفعيل: رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري"، بحث منشور في كتاب أبحاث المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، ص 207.
2 - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص207.

المساعدات المالية، إلا أنّها تدعم عدد جد محدود من المؤسسات الناشئة وحسب الموقع الرسمي فإن شركة أوريدو ومن خلال حاضنة الأعمال التابعة لها:

- قدمت الدعم لـ 20 مؤسسة ناشئة(Startup) ، وتمكن معهد التدريب التابع لشركة Ooredoo من توفير التدريب لـ 6000 طالب في 15 مؤسسة جامعية ومدرسة إدارة أعمال.

• قدمت الدعم لمجموعة من المبادرات، بما في ذلك أول متجر للهاتف المحمولstore app" في الجزائر

• "GeekFtour".

اطلاق برنامج Oobarmijoo" أبرمجو"، الذي يدعم تطوير التطبيقات للهواتف النقالة تحمل العلامة "صنع في الجزائر"، وكان لديها أكثر من 5000 مشارك.

المطلب 03: تحديات حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة Startup في الجزائر

بالرغم من الدور الفعال الذي لعبته حاضنات الأعمال في العالم في دعم وترقية شركات المقاولاتية الناشئة، إلا أنّها لاتزال في الجزائر بعيدة عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول. وعموما فإن كل من حاضنات الأعمال والشركات الناشئة في الجزائر يعاني جملة من النقائص، وتواجه تحديات تقف حائلا أمام تطورها، ويعود ذلك لعدة أسباب:[1]

- حداثة ومحدودية كل من فكرة حاضنات الأعمال والشركات الناشئة في الجزائر
- ضعف المورد البشري وعدم تأهيله، وافتقاره لخلفية كافية حول المقاولاتية في الجزائر التي تواجه العديد من الصعوبات والتحديات خاصة فيما يتعلق نقص الأفكار الابداعية والمبتكرة.
- ضعف التمويل، ونقص رأس المال المغامر للاستثمار.
- الاجراءات البيروقراطية، وعدم مواكبة التشريعات والقوانين
- تخلف الانتاجية، وعدم مطابقة المعايير الدولية، مما يجعل من المنتج الجزائري عاجزا عن دخول أسواق كبرى نظرا لضعف تنافسيته.
- ضعف الانفاق الحكومي على البحث العلمي، وانفصال الجامعة ومراكز البحث العلمي عن أرض الواقع.
- التخلف التقني، وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية (الدفع الالكتروني، والتجارة الالكترونية...)
- بالنسبة لحاضنة الأعمال العامة تعاني من مشكلة بعدها عن المناطق الحضرية، وعدم مطابقتها لنماذج الحاضنات المعمول هبا في العالم مثل ارتفاع ايجارات البنى التحتية التي توفرها لرواد الأعمال.

1 بوالشعور شرفية، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة: Startups دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد الرابع، العدد 2)، ص 429.

المبحث الثاني: قانون المالية وتأثيره على الوضع المالي المؤسسات الناشئة

يظهر الاهتمام الكبير للجزائر من خلال الإنشاء الكبير والسريع للهياكل الداعمة والمرافقة للمؤسسات الناشئة مع بداية سنة 2020 وسن القوانين والمراسيم المنظمة والحرص على تطبيقها ومن هذه القوانين ما جاء في قانون المالية 2021/2020 تحفيزات جبائيه جمركية وتمويلية.

المطلب الاول: أهم التدابير لقانون المالية التكميلي 2020 المتعلقة بالمؤسسات الناشئة

يعفي مشروع قانون الموازنة التكميلية لعام 2020 الشركات الناشئة من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ النشاط، وكذلك ضريبة القيمة المضافة على المعدات.

واستثنى مشروع القانون، الشركات الناشئة من قيود على نسبة رأسمال الاستثماري، كانت لا تجيز الاستحواذ على أكثر من 49 في المائة من رأسمال مؤسسة واحدة، وبرر مشروع القانون استثناء الشركة الناشئة من هذه القاعدة بأن وضعها كشركة مبتكرة يحد من نفادها إلى التمويل المصرفي باعتبارها شركة معرضة للمخاطر ولا تملك ضمانات كافية، لذا يمكن أن يلعب رأسمال الاستثماري دوراً رئيسيا في تمويل هذه الشركات التي تكون على استعداد لفتح رأسمالها أمام المستثمرين الماليين.

ولدعم الشركات الناشئة تقرر تحويل صلاحية تحديد الحظائر التكنولوجية والتصريح بها من وزارة تكنولوجيا الاعلام والاتصال والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمة إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة، كما تقرر أيضا تغيير الآمر الرئيسي بالصرف من حساب الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لوزارة المؤسسات الناشئة، بعد أن كانت من صلاحيات وزارة العمل والضمان الاجتماعي.[1]

يتم انشاء حساب تخصيص خاص رقمه 150-302 وعنوانه "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة " Start-up" ويقيّد في هذا الحساب:

في باب الإيرادات:

- إعانة الدولة،
- الناتج من الرسوم الجبائية وشبه الجبائية،
- الهبات والوصايا،
- جميع الموارد والمساهمات الأخرى.

[1] العربي الجديد، الجزائر اعفاءات ضريبية لدعم الشركات الناشئة، دليلة بلخير،20-04-2021 www.alaraby.co.uk،1400س.

في باب النفقات:

– تمويل دراسات الجدوى،

– تمويل تطوير خطة العمل،

– تمويل المساعدات التقنية،

– تمويل التكاليف المتعلقة بإنشاء نموذج أولي،

– تمويل التكوين،

– احتضان المؤسسات الناشئة"Start-up"،

– الترويج للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة "Start-up"

يكون الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

تحدد شروط وكيفيات سير هذا الحساب عن طريق التنظيم[1]

المطلب الثاني: تدابير قانون المالية 2021 المتعلقة بالمؤسسات الناشئة

1–المواد المتعلقة بالمؤسسات الناشئة

المادّة 86: تعدّل أحكام المادة 33 من القانون رقم 20–07 المؤرخ في 12 شـــوال عام 1441 الموافق 4 يونيو 2020والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، وتحررکما يأتي:

المادة 33: تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة أربع سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد.

تعفى من الرسم على القيمة المضافة، وتخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5%، التجهيزات التي تقتنيها المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" وتدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية. تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم"

المادة 87: تُعفى الشركات التي تحمل علامة "الحاضنة "من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين (2) ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "الحاضنة".

تعفى من الرسم على القيمة المضافة المعدات المقتنية من طرف الشركات الحاملة لعلامة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد33، المادة131 من قانون رقم 19–14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1441 الموافق 11 ديسمبر 2019والمتضمن قانون المالية التكميلي2020، ص17.

"الحاضـنة" والتي تدخل مباشـرة في إنجاز مشـاريعها الاسـتثمارية. تحدد شـروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم[1].

2-قراءة للمواد المدرجة في القانون المتعلقة بالمؤسسة الناشئة

قررت الحكومة منح المؤسـسـات التي تحمل علامة ''مؤسـسـة ناشـئة'' أو ''حاضـنة'' جملة من ''الامتيازات الجبائية'' من أجل توفير ما تسميه ''أفضل الظروف لزيادة سرعة تنفيذ المشاريع المبتكرة من خلال التعاون في بيئة مختلفة عن بيئة الشركة الكلاسيكية واعتماد طرق عمل جديدة''.

وتذكر الحكومة، في عرض أسـباب مرسـوم تنفيذي يحدد شـروط وكيفيات تطبيق المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة ''مؤسسة ناشئة'' أو علامة ''حاضنة''، أن الحاجة أدت إلى تشكيل نظام بيئي ملائم لظهور المؤسسات الناشئة، وتطوير تقنيات جديدة من اجل إنعاش الاقتصاد الوطني، إلى قيام السلطات العمومية بوضع عدد من الإجراءات التحفيزية الجبائية لفائدة المؤسسات الناشئة والحاضنات، من أجل توفير ''أفضل الظروف لزيادة سرعة تنفيذ المشاريع المبتكرة من خلال التعاون في بيئة مختلفة عن بيئة الشركة الكلاسيكية واعتماد طرق عمل جديدة''.

ونبهت الحكومة، أن الإجراءات المتخذة لفائدة المؤسسات في إطار قانون المالية 2021 من خلال المادتين 86 و87، حيث يتم الإعفاء من الرسـم على النشـاط المهني ومن الضـريبة على أرباح الشـركات أو الضـريبة على الدخل الإجمالي، حسب الحالة، لفائدة المؤسسات التي تحمل علامة ''مؤسسة ناشئة'' لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد لسنة واحدة إضـافية، والإعفاء من الرسـم على القيمة المضـافة وتطبيق معدل 5 بالمئة، من الحقوق الجمركية، لفائدة المؤسـسـات التي تحمل علامة ''مؤسـسـة ناشـئة'' فيما يخص التجهيزات التي تدخل مباشـرة في إنجاز مشـاريعها الاسـتثمارية، إضـافة إلى الإعفاء من الرسـم على النشـاط المهني ومن الضـريبة على أرباح الشـركات أو من الضـريبة على الدخل الإجمالي حسـب الحالة، لفائدة هذه المؤسسات.

ومن الامتيازات التي تحصـل عليها هذه المؤسـسـات حسـب مشـروع المرسـوم، الإعفاء من الرسـم على القيمة المضـافة، فما يخص التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية، وعلى هذا الأساس، تقدم المؤسسات التي تحمل علامة ''ناشئة'' أو ''حاضنة'' للمصالح الجبائية المختصة إقليميا، قرارا من هذه العلامة والمسلمة وفق الشروط المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 254/20، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة ''مؤسسة ناشئة'' ومشروع مبتكر'' و '' حاضنة أعمال''.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد83، المادة 86 من القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو 2020والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، ص34.

كما يطلب من هذه المؤسسات تقديم قائمة التجهيزات التي تدخل مباشرة في انجاز المشاريع الاستثمارية للمؤسسات التي تحمل علامة مؤسسة ناشئة أو علامة حاضنة، والتي يجب المصادقة عليها من طرف المجلس العلمي والتقني لدى مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة '' الجيريا فانتور''.

وحسب الجهاز التنفيذي فإن اتخاذ هذه الإجراءات سيسمح للمصالح المؤهلة التابعة لوزارة المالية أي الضرائب والجمارك، وكذا المصالح التابعة للوزارة المكلفة بالمؤسسات الناشئة، بالسهر على احترام شروط منح هذه المزايا وضمان تطبيقها وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول[1].

المطلب الثالث: التأثير المتوقع لإجراءات قانون المالية 2021 على المؤسسات الناشئة

– تكلفة الصنع

تتحدد تكاليف الصنع انطلاقا من أسعار عوامل الإنتاج وعليه التحفيز الجبائي يساهم في تدعيم مؤشر تكلفة الصنع عن طريق تخفيض العبء الجبائي على مدخلات الإنتاج لتشجيع الاستثمار والإنتاج وتخفيض تكاليف الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة للصناعة فمن خلال هذا التحفيز ستنخفض تكاليف الصنع وبالمقابل تزبد تنافسية المؤسسة الناشئة في الأسواق الداخلية والخارجية.

– الإنتاجية الكلية للعوامل

يؤدي تخفيض واعفاء الضريبة في سعر المنتج بالضرورة لانخفاض سعره وقد ينخفض هذا السعر عن السعر التوازني في السوق، وهذا ما يجعل المؤسسة الناشئة لها حرية في إنتاج السلع وسلامة قرارها الإنتاجي بتماسيها مع التكلفة النسبية لإنتاج السلع المختلفة وحسن تخصيص الموارد الاقتصادية

ان دعم مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل من خلال تخفيف العبء الجبائي على عوامل الإنتاج، يساهم في تحسين تنافسية المؤسسة.

– حصة من السوق

كلما استطاعت المؤسسة التحكم في المؤشرين السابقين مؤشر تكلفة الصنع ومؤشر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كلما تمكنت من زيادة حصتها السوقية، وذلك في ظل ثبات العوامل الأخرى، سواء على مستوى السوق المحلي أو الدولي. فالتحفيز الجبائي يساهم في انسياب المنتجات في الأسواق أي زيادة الحصة السوقية للمؤسسة من خلال تخفيض تكلفة الصنع للمنتج.

[1] الشروق، امتيازات بالجملة للمؤسسات الناشئة والحاضنات، عبد السلام سكية،20-04-2021 ،1400سا،www.achoroukonline.com .

– الربحية

جملة الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة من طرف الدولة لتشجيع المؤسسات الناشئة تزيد معدلات نموها وبالتالي ارتفاع الأرباح الصافية.

– تخفيض التكاليف

تتعلق التكلفة بكل ما تضحي به المؤسسة من أجل بلوغ أهدافها المسطرة فلابد عليها أن تحسن استخدام مواردها المتاحة أفضل استغلال والعمل على التحكم في مختلف تكاليفها وإيجاد السبل الكفيلة لتخفيضها فالتكاليف تعد محددا هاما للأرباح لكونها تعبر عن الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية فالضريبة عنصرا هاما يدخل في تكلفة المنتوج وتعمل التحفيزات الجبائية على تدنية التكاليف وبالتالي يعطي للمؤسسة البيع بسعر أقل من سعر المؤسسات الأخرى.

– العمال في المؤسسات

–1 تحسين قدرة أداء العاملين: الانخفاض في معدلات الضريبة يؤدي الى رفع العائد الصافي للعمل، وهذا ما يدفع بالعامل لزيادة ساعات العمل، وبالتالي زيادة الإنتاج.

–2 زيادة الرغبة في العمل: التحفيزات الجبائية لا يتوقف دورها فيما تحدثه من أثر على العاملين نتيجة المكاسب المادية التي يحققونها من ورائها وإنما يمتد إلى أحداث أثر نفسي لدى العاملين يتمثل في زيادة رغبتهم وميلهم للعمل مما يدفعهم لمضاعفة جهودهم وحتى وإن كانت ساعات العمل هي نفسها وهذا ما يعمل على تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة ما ينعكس على سعر السلعة ويمكن المؤسسة من دعم تنافسيتها.

– توسع المؤسسة

يعتبر توسع المؤسسة سواءا من حيث الحجم أو في تقنيات الإنتاج من بين الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقه، ويساهم في تحقيق هذا الهدف من خلال:

المعاملة الجبائية لفائض القيمة: من خلال التحفيز الجبائي الذي يخضع له فائض القيمة الناتج عن الاستثمارات المتنازل عنها بغية استبدالها أو تجديدها أو ذلك الفائض الناتج عن عمليات الجمع أو الفصل بين المؤسسات يؤدي لتحفيز المؤسسة وتبني الاستراتيجيات التوسعية وهذا ما يؤدي التجديد والنمو،

الضريبة العامة المتتابعة على رقم الأعمال: تعرف الضريبة العامة المتتابعة على رقم الأعمال بالضريبة التراكمية، حيث تفرض على مختلف العمليات التي تمر بها السلعة من المنتج إلى المستهلك فالتحفيز الضريبي في هذه الحالة يؤدي إلى تمكين منافسة المنتجات الوطنية البديلة للواردات عن الواردات في الأسواق المحلية وذلك بزيادة الطلب على المنتجات الوطنية البديلة للواردات وزيادة أرباح المؤسسات الوطنية الناشئة

–تأثير التحفيز الجبائي على مؤشرات التوازن المالي: إن للتحفيز الجبائي تأثير على مؤشراتالتوازن المالي للوضعية المالية للمؤسسة فعلى المسير المالي حصر جميع أنواع الضرائب التي تؤثر على هذه المؤشرات وأخذها بعين الاعتبار

-1 **رأس المال العامل:** يؤثر بصورة غير مباشرة التحفيز الجبائي على رأس المال العامل بالتأثير على العناصر المكونة والمؤثرة فيه، والمتمثلة في الأموال الدائمة فهذه الأخيرة تتكون من الأموال الخاصة والأموال الخارجية. فالأموال الخاصة تحتوي على جزء من التمويل الذاتي يعفى من الضرائب أما الأموال الخارجية تترتب عنها وفورات ضريبية كما يؤثر النظام الجبائي على الاستثمارات فتظهر في الميزانية بالقيم الصافية بعد طرح الاهتلاكات، فلكل نوع من الاهتلاكات مزايا جبائية خاصة به فاذا طبقت المؤسسة الاهتلاك المتناقص هذا يؤدي لانخفاض قيمة الاستثمارات وبالتالي ارتفاع قيمة الأموال الدائمة ويؤدي هذا إلى زيادة رأس المال العامل.

والدور الذي يلعبه التحفيز الجبائي في رفع رأس المال العامل للمؤسسات وذلك من خلال تأثيره على العوامل الرافعة والمخفضة له.

أ-العوامل الرافعة لرأس المال العامل: يمكن للنظام الجبائي رفع رأس المال العامل للمؤسسة من خلال ما يلي:

- رفع مخصصات الاهتلاكات والمؤونات يؤدي هذا لانخفاض قيمة الاستثمارات وبالمقابل زيادة الأموال الدائمة وبالتالي زيادة رأس المال العامل؛
- زيادة الأموال الخاصة وذلك من خلال لجوء المؤسسة إلى إصدار الأسهم الجديدة أو عدم توزيع أرباحها وبالتالي فهذا الإجراء يؤدي للزيادة في رأس المال العامل؛
- لكون التشريع الجبائي يسمح بالتنازل عن الاستثمارات دون قيود، فهذا يخفض من قيمة الاستثمارات وبالتالي يزيد رأس المال العامل.

ب-العوامل المخفضة لرأس المال العامل: يؤثر التحفيز الجبائي على العوامل المخفضة لرأس المال العامل من خلال:

- الوفورات الضريبية فهي تمكن المؤسسة من تسديد فوائد القروض المتوسطة وطويلة الأجل، بدون أن يتأثر رأس المال العامل؛
- ترحيل الخسائر فهي تحقق وفورات ضريبية تزيد من رأس المال العامل. فالوفورات الضريبية التي تحققها المؤسسات نتيجة التحفيزات الجبائية تمكنها من توفير فائض من الأموال الدائمة بعد تغطية الأصول الثابتة وهذا الفائض هامش أمان يضمن السيولة اللازمة لتمويل احتياجات دورة الاستغلال وهو يعبر عن رأس المال العامل.

-**2 الاحتياجات من رأس المال العامل:** يؤثر التحفيز الجبائي على الاحتياجات من رأس المال العامل من خلال الرسم على القيمة المضافة ونظام دفع الضريبة في شكل تسبيقات. فالرسم على القيمة المضافة يؤثر بشكل مباشر على احتياجات رأس المال العامل لكون الرسوم المتحملة من قبل المؤسسة عند عمليات الشراء لا تسترجعها إلا بعد عمليات البيع وذلك طبقا لقاعدة التفاوت الشهري والفرق بين الرسوم على المبيعات والرسوم القابلة للاسترجاع فلو كان الفرق بينهما ايجابي فلا بد أن يسدد وبالتالي يمثل احتياج تمويل تدفعه المؤسسة لاحقا والتشريع الجبائي الجزائري يعطي للمؤسسة الحرية في اختيار نظام التسبيقات وبالتالي يجنبها تسبيقات الضريبة على تحقيق الأرباح.

-**3 خزينة المؤسسات:** يتمثل دور النظام الجبائي في تحقيق الخزينة المثلى للمؤسسات من خلال:

- **مبلغ الضريبة:** مبلغ الضريبة متوقف على الوعاء الجبائي والمعدل الضريبي فنتيجة التحفيزات الجبائية التي يمنحها النظام الجبائي ينخفض الوعاء والمعدل الضـــريبي فترتفع التدفقات الداخلة للخزينة وتنخفض التدفقات الخارجة وبالتالي زياد ة سيولة الخزينة.

-**الضرائب غير المباشرة:** لما تكون الضرائب التي يحق للمؤسسات استرجاعها والتي تتحملها على مشترياتها أصغر من الضــريبة على مبيعاتها في هذه الحالة تكون المؤســســة مطالبة بتســديد الفرق الايجابي في أجله لخزينة الدولة وذلك قد لا يكون متاحا والتحفيزات الجبائية الممنوحة فيم يخص الضرائب غير المباشرة تجنب المؤسسات هذه المشاكل.

– المبادلات الخارجية

التحفيزات الجبائية من ضرائب ورسوم جمركية لصالح المؤسسات الناشئة تمكنها من منافسة المؤسسات الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية فهي تلعب دوار هاما في التأثير على المبادلات الخارجية للمؤسسة. فالرسوم الجمركية تفرض على السلع المستوردة والمصدرة، فعندما تكون المؤسسات المحلية بحاجة لمنتجات وسيطة أو موارد أولية تستخدمها في العملية الإنتاجية وغير متوفرة محليا فستقوم باستيرادها من الخارج. في هذه الحالة منح الدولة لتحفيزات جبائية من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على الواردات من هذه المواد الأولية أو المنتجات الوسيطة سيؤدي الى انخفاض أسعار المنتجات النهائية وارتفاع حجم الاستثمارات وقدرة المنتجات البديلة على المنافسة محليا وخارجيا بسبب انخفاض تكاليف إنتاجها ما يشجع المؤسسات المحلية على الإنتاج وزيادة تنافسيتها .

خاتمة الفصل

تعد تجربة الجزائر في تطبيق المؤسسات الناشئة تجربة حديثة خاصة للعراقيل التي شهدها الاقتصاد الجزائري في الأونة الاخيرة خاصة في الجانب المؤسساتي، وبالرغم من ذلك حاولت السلطات العمومية تقديم العديد من الحلول البناءة التي كانت بمثابة مجموعة من الاجراءات الاطروحة في سبيل دعم هذه المؤسسات بدون غض النظر عن التحديات التي واجهتها. من خلال خلق جو مناسب لتكوين هاته المؤسسات التي تعول عليها الدولة بنسبة كبيرة لتكون مساهما فعال في اقتصاد البلد وخلق فرص عمل للشباب، ومحاولة تحسين ادائها والخدمة التي تقدمها الذي يتأتى من تغيير الذهنيات، اضافة الى محاربة العراقيل الادارية التي تواجه مستقبل المؤسسات الناشئة والصغيرة.

خاتمة عامة

الخاتمة

مما سبق يتبين ان الدولة رغم الازمات كانخفاض وتهاوي أسعار النفط وتفشي ازمة فيروس كورونا لم تدخر جهدا في سبيل ترقية ودعم الشركات الناشئة وتحسين نظامها البيئي سواء من مرافقة وتمويل أو من حيث المنظومة القانونية والتشريعية لتمكينها من الولوج والاندماج في الواقع الاقتصادي والتطور التكنولوجي وجعلها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فمن خلال تدابير قانون المالية 2021 منحت الدولة للمؤسسات الناشئة معاملات تفضيلية عبر تحفيزات ضريبية جمركيه وتمويلية في إطار التوجه لتنويع الاقتصاد وهي أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة لتحسين الوضع المالي للمؤسسات الناشئة ونموها وتوسعها.

ومن خلال دراستنا تم إثبات الفرضيات كالآتي:

الفرضية الأولى:

نظرا لتفشي جائحة كورونا وتوقف النشاط الدولي بإحداث التباعد الاجتماعي والعزل والقيود على السفر أدى إلى انخفاض القوة العاملة في القطاعات الاقتصادية وانخفاض الحاجة للسلع والمنتجات وانكماش الاقتصاد العالمي والوطني وارتفاع النفقات الوطنية مقابل الإرادات التي بنيت على أسعار النفط المنخفضة فواصل قانون المالية 2021 دعم الفئات الهشة في مجال الصحة والتعليم والقدرة الشرائية وزيادة الإرادات عن طريق الضرائب والرسوم وتجميد المشاريع التي لا تكتسي الأولوية وتخصيص 50 مليار لمناطق الظل.

الفرضية الثانية:

نظرا لتنامي الكبير والتقدم الدولي في مجال مؤسسات الناشئة فرض على الجزائر دعم وضبط هذا النوع من خلال إحداث وزارة منتدبة وهياكل دعم ومرافقة خاصة وإحداث نفوس قانونية منظمة ولفترة وجيزة منذ مطلع سنة 2020 لنهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية بعيدا عن الريع البترولي.

الفرضية الثالثة:

من خلال قانون المالية 2021 أدخلت الدولة تعديلات على قانون المالية 2020 بجملة من الإصلاحات والتحفيزات الضريبية والتمويلية بخصوص المؤسسات الناشئة وهذا ضمن المواد 88-33-87.

خاتمة عامة

من خلال النتائج المتوصل اليها يمكن طرح الاقتراحات التالية:

– تشجيع المؤسسات الناشئة على التكتل في شكل جمعيات محلية أو وطنية وخلق شبكات تعاون لهدف توحيد جهودها.

– توقيع الجماعات المحلية على اتفاقات خبرة مع المؤسسات الناشئة المبتكرة.

– تنظيم وتعميم دورات تكوين وتدريب لفائدة المؤسسات الناشئة وحاضنات أعمال حول مواضيع تتعلق بالمرافق العمومية الجوارية على مستوى الإدارات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري لتطوير حلول مناسبة.

– ضرورة القيام بعمليات اعلامية اتصالية واضحة ليتسنى لكل الشباب الجامعي وخريجي مراكز التكوين المهني للتعرف على مخلف التسهيلات والمزايا الممنوحة لأصحاب المشاريع الناشئة.

– إدراج مجال المؤسسات الناشئة والابتكار ضمن التعاون الدولي المشترك.

– إثراء المنصة الالكترونية للمؤسسات الناشئة التي وضعتها وزارة الداخلية وفتحها أمام حاملي

الأفكار المبتكرة لتمكينهم من تجسيد أفكارهم في الواقع.

– توجيه القطاعات الوزارية الجماعات الإقليمية والمؤسسات الاقتصادية لترقية الشراكة مع

الشركات الناشئة والشباب حاملي المشاريع المبتكرة.

– بعث تحفيزات جبائية لتوجيه المتعاملين العموميين والخواص للجوء إلى الحلول المبتكرة التي

تقدمها المؤسسات الناشئة.

– إطلاق مشروع الزبون الأول تسمح للمؤسسات الناشئة الحصول على صفقة أولى عبر الطلب العمومي.

– دعم المسابقة الوطنية أفضل مؤسسة ناشئة لتشجيع الابتكار في الحلول الذكية لتحسين وعصرنة المرافق العمومية الجوارية واحداث مسابقات دولية.

– محاولة الاستفادة من الكفاءات المهاجرة والجالية في الخارج في مجال مرافقة وتطوير المؤسسات الناشئة.

– تشجيع ودعم إقامة علاقات تعاون بين المؤسسات الناشئة الجزائرية والأجنبية والاستفادة من ايجابيات التجارب الدولية لإنشاء مؤسسات ناشئة ودعم المشاريع التي يتم إنشاءها.

المراجع

المراجع بالعربية:

الكتب:

1. أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص105. 1
2. براق محمد وبن زواي محمد الشريف: رأس لمال المخاطر تجارب ونماذج عالمية، المكتب الجامعي الحديث.16 ، مصر، الاسكندرية،2011 ، ص 1
3. خالد احمد المشـــهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مدخل الى المالية العامة، دار الأيام للنشـــر والتوزيع، عمان, 2014، ص93.
4. د. حمدوش وفاء، ط/د. بوزانة أيمن. منصـــات التمويل الجماعي كبديل مســـتحدث لتمويل المؤســـســـات الصـــغيرة والمتوسـطة في الجزائر: المنافع والتحديات، دبوشـرمة عبد الحميد، إشـكالية تمويل المؤسـسـات الناشـئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، 2021.ص247
5. سوزى عدلى ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، للنشر، مصر,2000، ص140.
6. سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان, 2008، ص 44
7. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان, 2003، ص67.
8. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، اثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن, 2009، ص339
9. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشـــريع المالي الضـــريبي، دار الحامد للنشـــر والتوزيع، ط1، عمان, 2007، ص533.
10. فاطمة السويسي، المالية العامة موازنة-ضرائب، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، لبنان,2005، ص365.
11. لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، اساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر، ط1، مصر, 2019، ص9.
12. محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان, 2015، ص
13. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر,2003، ص77.
14. محمد الفاتح محمود بشـــير المغربي، إدارة الموازنة بين النظرية والتطبيق، دار الجنان للنشـــر والتوزيع، ط1، عمان, 2014، ص66.
15. محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان,2014، ص117.
16. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان,2008، ص536

المجلات والدوريات:

1. د.بوالشعور شريفه. دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة(دراسة حالة الجزائر.مجلة البشائر الاقتصادية) .مج 4.ع 2 ماي 2018.

2. ضياف، علية، وجمانة، كمال. (2016). رأس المال المخاطر: اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة–حالة الجزائر–.مجلة الباحث الاقتصادي 4–5،ص 184
3. هشام بروال، جهاد خلوط، 2017، التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم. الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد–20 العدد 03 ، ص 20
4. بريبش، السعيد،رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :دراسةحالة شركة sofinance ، مجلة الباحث،2007، ع5،ص14

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. باية وقنوني. دور مسرعات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة – دراسة حالة الجزائر. د. محمد هاني. الكتاب الجماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر. مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور المحلي جامعة البويرة. 2020 ص73
2. د. جويدة بلعة، رأس المال المخاطر: طريقة رائدة لتمويل المؤسسات الناشئة الجزائرية. إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة. جامعة جيجل.2021.ص272
3. دمدوم زكرياء، مرغني وليد، الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد03، جامعة بشار العلوم الاقتصادية،2021، ص4
4. قادري سيد احمد أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة مذكرة ماجستر مالية مؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد دراية أدرار 2020 ص12–13
5. قسوري إنصاف، قشوط إلياس، شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل. مارس 2021.ص264–265
6. لعور عبد الرحمان، دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة (حاضنة ورقلة، بسكرة غرداية)، مذكرة شهادة الماجستر، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014–2015، ص4–5
7. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص65
8. محمد يونس داليا احمد، 2017، واقع مسرعات الأعمال في زيادة فرص نجاح الشركات الريادية، مذكرة ماجستير في برنامج. اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 19
9. يلس شاوش بشير، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 2013، ص 142/137.

الجرائد:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. المادة 45من القانون رقم 20-04 المؤرخ في 12 شـــوال عام 1441الموافق 4 يونيو 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، العدد 33
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03 78 مؤرخ في 25 / 02 / 2003 ، يتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات ،عدد 13
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 53 الاحد 2 سبتمبر سنة 2018م المتضمن اتفاقات دولية، قوانين ومراسيم قرارات واراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات سبتمبر 2018م، ص18-20.
4. دســتور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشــعبية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديســمبر 2021المادة 120 ص13.
5. دستور لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 08 ديسمبر 2021 المادة 120 سنة 2008 ص16.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد33، المادة131 من قانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1441 الموافق 11 ديسمبر 2019والمتضمن قانون المالية التكميلي2020، ص17.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد83، المادة 86 من القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو 2020والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، ص34.

مواقع الأنترنت

1. البلاد، متغيرات هامة في قانون المالية التكميلي2021, 2021/06/02، 20:00.
2. البلاد، متغيرات هامة في قانون المالية التكميلي2021, 2021/06/02، www.Elbilad.net.21:00
3. الخبر، اهم ما ورد في قانون المالية تكميلي 2021, 2021/06/02، www.elkhabar.com20:00
4. الخبر، أهم ما ورد في قانون المالية التكميلي 2021، حفيظ صـــواليلي، تاريخ الاطلاع 2021/07/08، ســا: 16:00، www.djazairess.com
5. مـنـتـديات ســـتـار تايمـز، قـانـون المـالـيـة، تاريـخ الاطـلاع 2021/06/03، ســـا: 13.00، www.startimes.com
6. المعهد، قانون المالية، تاريخ الاطلاع2021/06/06، سا: www.elma3had.com.12.00
7. المعهد، الجريدة الرسمية, 2021/05/20، سا: 16، www.elma3had.com..05
8. حرزلاوي لمياء، 2020 ، لا عراقيل بيروقراطية.. و مرونة في تمويل الشـــركات النـاشـــئة، يومية الفجر، https://www.alfadjr-online.com

9. وكالة الانباء الجزائرية، (2020)، مؤسسات ناشئة: تسليم أول "مسرع عام " بالجزائر نهاية السنة الجارية https://www.aps.dz/ar/economie/92001-2020-09-09-17-52

10. ايفا الشوفي، 2019، مسرعات الأعمال العالمية بوابتك لفضاء غير محدود من التميز والإبداع، قناة أوان، http://awaan.sa/archives/2625

11. مدونة سيلابس، 2020 ، سبعة حاضنات أعمال تقدّم خدما ت مؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع في الجزائر، سيلابسhttp://sylabs-dz.com/incubators-in-algeria

12. العربي الجديد، الجزائر اعفاءات ضريبية لدعم الشركات الناشئة، دليلة بلخير،20-04-2021 www.alaraby.co.uk،1400سا.

13. الشروق، امتيازات بالجملة للمؤسسات الناشئة والحاضنات، عبد السلام سكية،20-04-1400،2021سا، .www.achoroukonline.com

المراجع بالفرنسية:

1.Bulletins d'information statistique de la PME. (2017, 2018, 2019). Disponiblesur le site : HYPERLINK"

2.http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique .consulté le 12/04/21

3.cambridgedictionary.(2020).Consultéle2021.3,10,surhttp://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/ang2laiss/startup

4.European commission enterprise directorate general benchmarking of business incubators Brussels, Belgium, 2002, p :05.

5.LAROUSSE. (2020). https://www.larousse.fr . Consulté le 2021.03, 10, sur https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/start-up/93701

6.www.paulgraham.com/growth.html. (2012, 09). Consulté le 03 2020, 10, sur www.paulgraham.com/growth.htm

الملخص:

أبدت الجزائر في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا بدعم الشباب الباحث على انشاء مؤسساته الصغيرة والمتوسطة من خلال صيغة "المؤسسات الناشئة" واشراكهم في مسار التنمية والنهضة الاقتصادية في الجزائر وتعزيز الالة الإنتاجية المحلية. وتهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على تأثير قانون المالية 2021 على المؤسسات الناشئة وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها التأكيد على الأحكام الموجهة لدعم الاستثمار والمؤسسات الناشئة وترقية الصادرات وضبط الواردات وانشاء هياكل دعم والمرفقة كالحاضنات أعدت في ظرف اقتصادي طبعته الأزمة الصحية المترتبة عن فيروس كورونا المستجد.

كلمات مفتاحية: قانون المالية، المؤسسات الناشئة، الحاضنات، المسرعات، الابتكار.

Sommaire:

Récemment, l'Algérie s'est montrée très intéressée à accompagner les jeunes chercheurs dans la création de leurs petites et moyennes entreprises à travers la formule des « métiers émergents », en les impliquant dans la voie du développement et de la renaissance économique en Algérie, et en renforçant la machine de production locale. Cette étude vise à faire la lumière sur l'impact de la loi de finances 2021 sur les institutions émergentes. L'étude a conclu un ensemble de résultats dont le plus important est l'accent mis sur les dispositions visant à soutenir l'investissement et les institutions émergentes, promouvoir les exportations, contrôler les importations , et mettre en place des structures d'accompagnement qui lui sont rattachées comme des incubateurs préparés dans un parti économique imprimé par la crise sanitaire résultant du virus.

mots clés: **D**roit des finance, startups, cubatures, vitesses, innovation.